

# التقرير السنوي 2014



# التقرير السنوي

# 2014

## الهيئة الوطنية للاتصالات

### الرؤية:

تعزيز مبادئ الشفافية و التعاون والتوافق مع جميع الأطراف المتعددة من أجل تنمية قطاع الاتصالات والاقتصاد الرقمي في تونس وتطوير مؤشراتہ وتصميم دورہ في التنمية الشاملة



## الأهداف الاستراتيجية:

- ضمان مناخ تنافسي يتسم بالشفافية ويدعم الثقة لدى كافة المتدخلين في سوق الاتصالات ويمطى الضمانات اللازمة لاحترام قواعد المنافسة النزيهة.
- تكريس حق الاتصال والنفاد الى شبكات الاتصالات وتصميم الانتفاع بالخدمات الاتصالية لكافة شرائح المجتمع التونسي بجودة عالية وأسعار مقبولة.
- حماية حقوق ومصالح المستهلكين ومقدمي الخدمات.
- تشجيع الاستثمار و التجميد التكنولوجي وتطوير الخدمات ودعم الانتقال الرقمي.

# الفهرس

## الباب الأول : تقديم الهيئة الوطنية للاتصالات

12	.....	المهام
13	.....	الصلاحيات
14	.....	التركيبة
14	.....	التنظيم الاداري والعالي

## الباب الثاني: أنشطة الهيئة الوطنية للاتصالات

17	.....	في مجال التنظيم
33	.....	في مجال المراقبة
46	.....	في مجال فض النزاعات
53	.....	في المجال الاستشاري
54	.....	في مجال التعاون الدولي
58	.....	في مجال الدراسات

## الباب الثالث : سوق الاتصالات في تونس

62	.....	الهاتف الرقمي الجوال
64	.....	الهاتف القار
67	.....	الانترنات

## 72 ..... الآفاق المستقبلية للهيئة

76	.....	ملحق : النشاط الإداري والنتائج المالية للهيئة الوطنية للاتصالات
----	-------	---

تركز عمل الهيئة الوطنية للاتصالات خلال سنة 2014 على ملائمة استراتيجيتها في تعديل السوق وفق متطلبات المرحلة الراهنة بما يعزّز حماية مقتضيات المنافسة المشروعة في سوق الاتصالات ويكرس الشفافية والإنصاف في العلاقات الاقتصادية بين كل المتدخلين في القطاع مع مراعاة حقوق المستهلك في التمتع بخدمات اتصالات ذات جودة وبأسعار مقبولة.

فالتحولات التي مرّ بها المشهد الاتصالي في تونس خلال الفترة الأخيرة، بعد استكمال مراحل تحرير خدمات الاتصالات وحصول كل المشغلين على اجازات شاملة، أفرزت انعكاسات هامة على مستوى المنافسة التي بلغت أوج احتدامها ودفعت المشغلين إلى تطوير استراتيجيتهم التجارية وتنويع عروضهم وابتكار خدمات جديدة وتقريبها من المشتركين سعياً لتدعيم حصصهم من السوق إلا أن تلك التحولات ساهمت في الآن نفسه في تنامي ممارسات مخلة بقواعد المنافسة النزيفة أصبح البحث عن حلول لمعالجتها من بين أولويات عمل الهيئة الوطنية للاتصالات.

وقد دفعت هذه التحولات الدولة إلى مراجعة دور الهيئة في تعديل السوق على مستوى إقامة واستغلال الشبكات العمومية للاتصالات قصد تمكينها من آليات أنجع لتجاوز الصعوبات التي تعوق ممارسة دورها الرقابي على مستوى النفاذ والبيع بالجملة والتفصيل.

واستئناسا بأفضل الممارسات المعمول بها على الصعيد الدولي، تم إصدار الأمر عدد 53 لسنة 2014 المؤرخ في 10 جانفي 2014 الذي نقح بعض أحكام الأمر عدد 3026 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 بهدف إقرار نظام تعديلي غير متمم—ائل/ لا متناظر un système de régulation asymétrique يتسنى بموجبه للهيئة القيام بدراسات تحليلية لسوق الاتصالات لتحديد الأسواق المرجعية لخدمات البيع بالجملة و بالتفصيل وتحديد قائمة المشغلين الذين يعارضون هيمنة على كل سوق من تلك الأسواق .

و تم الشروع في إنجاز هذه الدراسة، وفي انتظار ما ستفرزه من نتائج، بادرت الهيئة خلال سنة 2014 باتخاذ جملة من القرارات التعديلية اعتمادا على نفس المنهج الذي دأبت على اتباعه والقائم على البحث والتحليل والاطلاع على التجارب المقارنة واستباق المتغيرات واقتراح الحلول الملائمة .

وتهدف هذه القرارات أساسا إلى معالجة بعض الاشكاليات العاجلة التي تعيق تطور سوق الاتصال وتنال من حقوق مستعملي خدمات الاتصالات ومن قواعد التنافس النزيه قصد إيجاد حلول فعليه لتعزيز مناخ المنافسة ودعم الثقة لدى المتدخلين في هذه الفترة الانتقالية ، فكان من أهمّ تلك القرارات مراجعة المبادئ التوجيهية المنظمة لخدمات التفصيل بهدف ملائمتها مع مقتضيات المنافسة في السوق وإقرار قواعد جديدة لمعالجة الاختلالات التي تعاني منها سوق الاتصالات لا سيما تلك المتعلقة بالتمييز في التعريفات بحسب الشبكات والتي أصبحت تؤثر بشكل سلبي على حقوق المستهلك في الانتفاع بخدمات الاتصال وتقيد حريته في اختيار مزوده وتجعله حبيس نفس الشبكة.

وبالتالي فإن البحث عن آليات فاعلة لدعم حق المواطن في التمتع بخدمات اتصالات في أفضل الظروف مثل إحدى أولويات عمل الهيئة لسنة 2014 وذلك بالتنسيق مع الهياكل والجمعيات المعنية بالدفاع عن حقوق المستهلك من خلال تشريكها في إبداء الرأي بخصوص المسائل التي تهمّ مستعملي خدمات الاتصالات.

أمّا على مستوى تدخلها في تنظيم خدمات الاتصالات بالجملة، أقرّت الهيئة الوطنية

للاتصالات خلال سنة 2014 استنادا إلى النتائج والانعكاسات المترتبة على الشروط التقنية والتعريفية التي تم إقرارها سنة 2013، التخفيض في تعريفه إنهاء المكالمات بشبكة الهاتف القار وتوحيدها مع تعريفه إنهاء المكالمات بشبكة الهاتف الجوّال ساعية بذلك إلى تحسين الوضعية التنافسية لسوق الهاتف القار و تحفيز المشغلين على التخفيض في تعريفات التفصيل في هذه السوق.

في نفس الإطار وبهدف تجاوز مختلف الاشكاليات التي حالت دون إدخال خدمة تقسيم الحلقة المحلية حيز النفاذ والمتعلقة خاصة بغياب عملية إعادة التوازن لهيكله تعريفات الهاتف القار والانترنات للشركة الوطنية للاتصالات، ساهمت الهيئة الوطنية للاتصالات في إيجاد صيغة توافق بين الدولة والمشغل التاريخي ترجعت في شكل اتفاقية أبرمت في شهر نوفمبر 2014 بين كل من وزارة الاقتصاد والمالية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكنولوجيا المعلومات والاتصال من جهة واتصالات تونس من جهة أخرى، تعهدت الدولة بعونها بتمويل جزء من التكاليف الخاصة المتعلقة بتقسيم الحلقة المحلية وتولت الهيئة المصادقة على عرض التقسيم للحلقة المحلية لسنة 2014 مع الأخذ بعين الاعتبار لما تم الاتفاق بشأنه بهدف إطلاق هذه الخدمة فعليا وتمكين الدولة من الإيفاء بتعهداتها تجاه المشغلين الآخرين.

بالتوازي مع ذلك، واصلت الهيئة ممارسة مهامها التنظيمية الأخرى من فض النزاعات بين الأطراف المتداعية أمامها وإسناد موارد الترقيم الضرورية لطالبيها ومراقبة مدى احترام المشغلين للمزودين للالتزاماتهم الناشئة عن النصوص القانونية والترتيبية في مجال الاتصالات وقد وجدت الهيئة نفسها مجبرة على مراجعة منهجها في أعمال صلاحياتها العقابية مع المشغلين والمزودين المخالفين فبعد أن كانت تكتفي بتسليط عقوبات إدارية بتوجيه تنبيه أو أمر أصبحت أكثر تشددا مع المخالفين و تميزت سنة 2014 بأعمال الهيئة لأول مرة منذ إحداثها لصلاحياتها في تسليط العقوبات المالية مع الأخذ بعين الاعتبار عند تقدير نسبة الخطية حقيقة ما بدر عن المخالفين وحجم الأضرار بالسوق والحاجة الملحة إلى ردعهم حفاظا على مقتضيات النزاهة والعدالة في سوق الاتصالات .

ورغم انتهاج الهيئة لسياسة التشاور وتبادل الآراء مع المشغلين وتشريكهم في اتخاذ القرارات التي تمهمهم، إلا أن ذلك لم يثنهم عن اللجوء لحقهم في التقاضي، إذ شهدت سنة 2014 تسجيل أكبر عدد من الطعون التي استهدفت قرارات الهيئة سواء أمام محكمة الاستئناف بتونس أو المحكمة الإدارية.

وقد أدى طول وبطء اجراءات التقاضي إلى الحدّ من نجاعة السلطة التنظيمية للهيئة وإرباك عملها وعرقلة السياسة التي أقرتها لتعديل القطاع و الحيال دون إيجاد توازن بين الأهداف الإقتصادية لمختلف المتدخلين من جانب وبين متطلبات المحافظة على مناخ تنافسي نزيه واستمرارية العرفق العام من جانب آخر.

أما على مستوى نشاطها في مجالي التعاون الداخلي والدولي، فقد سعت الهيئة إلى تدعيم حضورها في الندوات الوطنية والاقليمية والدولية التي تعنى بتنظيم قطاع الاتصالات و إلى تعزيز علاقات التعاون مع نظيراتها، حيث شهدت سنة 2014 توقيع اتفاقية مع هيئة تنظيم الاتصالات الموريتانية تهدف إلى فتح قنوات التواصل و تبادل الخبرات بين الهيئتين، من جهة أخرى نظمت الهيئة خلال نفس السنة ورشتي عمل تناولتا موضوعي إستراتيجية النطاق العريض العالي و العالي جدا و تقاسم البنية التحتية من الألياف البصرية وذلك بمشاركة ممثلين عن هيئات تنظيم قطاع الاتصالات من دول افريقية وأوروبية وخبراء تونسيون وأجانب و ممثلين عن المجتمع المدني والقطاع الخاص.

وفي اطار برنامج دعم اتفاقية الشراكة وخطة العمل للجوار بين تونس والاتحاد الأوروبي، وقّعت الهيئة الوطنية للاتصالات في نوفمبر 2014 تحت إشراف وزارة التنمية و التعاون الدولي على العقد النهائي لانطلاق مشروع التوأمة مع منظمي قطاع الاتصالات في ايطاليا إسبانيا و فرنسا الذي يهدف إلى تنمية وتعزيز القدرات المؤسساتية للهيئة الوطنية للاتصالات ومساندتها في تأهيل إطاراتها وتنمية كفاءاتهم والاستفادة من الخبرات العاملة لدى الهيئات المتعاقد معها.

وفي المحصلة، فإن جهد الهيئة الدؤوب من أجل تعديل فاعل وناجع لقطاع الاتصالات

والدور الذي أصبحت تلعبه في محيطها وحجم تأثيرها في سلوك الفاعلين الاقتصاديين  
يؤشر بشكل كبير على أهمية المهام الموكولة إليها في العمل على ضمان مناخ تنافسي  
عادل وشفاف يدعم الثقة لدى المستثمرين و يساهم في تنفيذ توجهات الدولة لتطوير  
أداء القطاع والانتقال به إلى مرحلة جديدة تتميز بالتجديد التكنولوجي و التحفيز على  
استعمال التقنيات الحديثة والمحتويات الرقمية .

ويقدم التقرير السنوي لسنة 2014 لمحة شاملة حول مختلف أنشطة الهيئة وإنجازاتها  
وحول مدى تطور مؤشرات قطاع تكنولوجيات الإتصال.

**رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات**  
**هشام بسباس**

## الباب الأول

# تقديم الهيئة الوطنية للاتصالات

## تقديم

أحدثت الهيئة الوطنية للاتصالات بعقضى القانون عدد 01 لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001 المعتم بالقرانون عدد 46 لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 و المنقح بالقرانون عدد 01 لسنة 2008 المؤرخ في 08 جانفي 2008 وبالقرانون عدد 10 لسنة 2013 المؤرخ في 12 أبريل 2013 كهيكمل يتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي وأوكل إليه مهمة تعديل قطاع الاتصالات وتركيز سوق اتصالات قائمة على المنافسة الحرة والنزيهة.

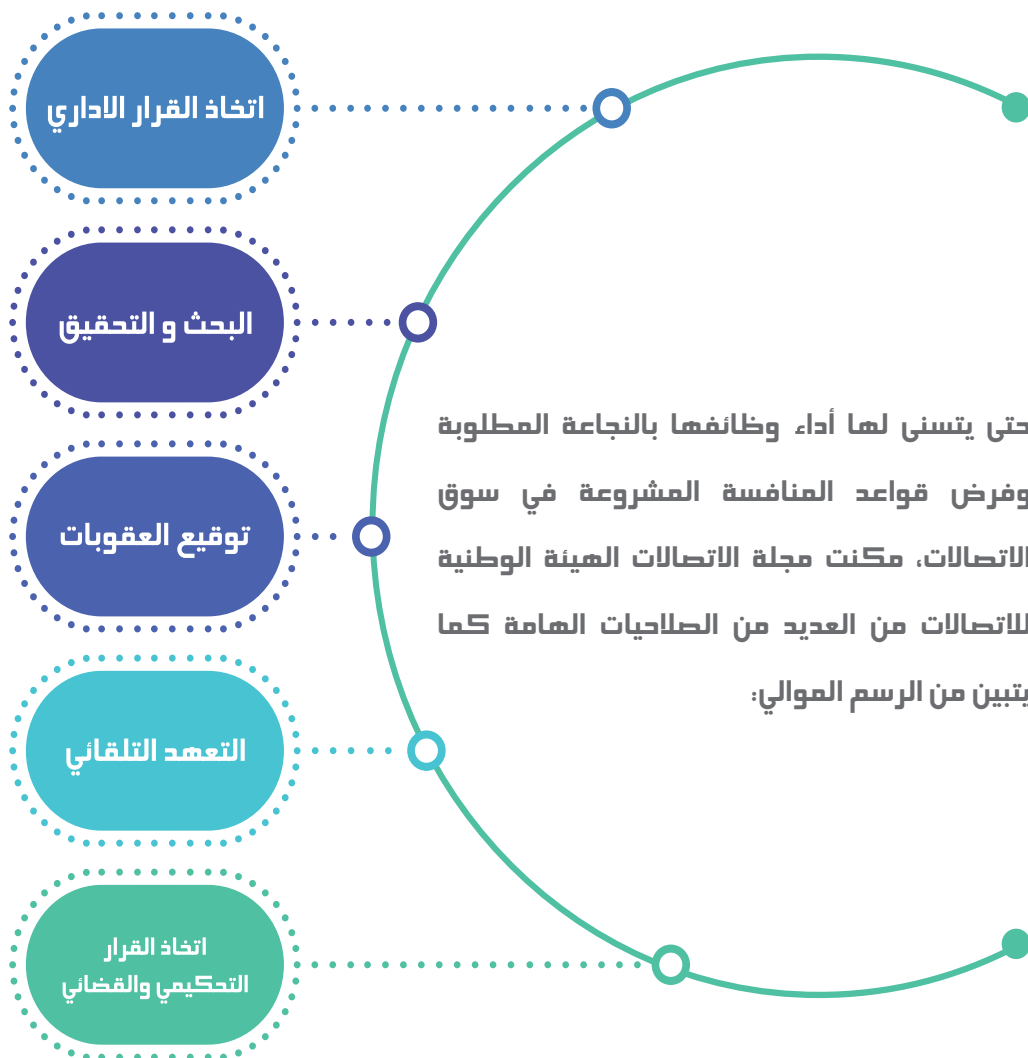
### 1. مهام الهيئة:

تتوزع مهام الهيئة الوطنية للاتصالات إلى أربعة مجالات تتعلق بالمراقبة والتنظيم وفض النزاعات والاستشارة. ويلخص الرسم البياني العوالي أبرز هذه المهام.



### الرسم البياني عدد 1 : مهام الهيئة الوطنية للاتصالات

## 2. صلاحيات الهيئة:



الرسم البياني عدد 2 : صلاحيات الهيئة الوطنية للاتصالات

### 3. تركيبة الهيئة

#### مجلس الهيئة:

يتركب مجلس الهيئة من سبعة أعضاء. وهم رئيس الهيئة ونائبه وهو مستشار لدى محكمة التعقيب وعضو قار وهو مستشار بإحدى الغرفتين المكلفتين بمراقبة المنشآت العمومية بدائرة المحاسبات. ويباشر هؤلاء الأعضاء مهامهم بالهيئة كامل الوقت. أما باقي الأعضاء فيتم اختيارهم من الشخصيات ذات الكفاءة في الميدان التقني ذي العلاقة بالاتصالات.

#### سلك المقررين:

يعثل سلك المقررين الهيكل المكلف بإجراء الأبحاث والتحريات والمعاينات في القضايا والمسائل التي يكلفهم بها رئيس الهيئة. ويندرج إحداث هذا الهيكل في إطار الفصل بين سلطة اتخاذ القرار من جهة وصلاحيات البحث والاستقراء من جهة أخرى. ويشرف على هذا الهيكل مقرر عام يتولى تنسيق ومتابعة أعمال المقررين.

### 4. هياكل التنظيم الإداري والمالي:

ضبط الأمر عدد 922 لسنة 2003 المؤرخ 21 أبريل 2003 هياكل التنظيم الإداري والمالي للهيئة وحرص على إكسابها المرونة اللازمة التي تتماشى مع طبيعة المهام المناطة بعهدة الهيئة وتمثل في :

#### رئيس الهيئة:

إلى جانب مهامه كرئيس مجلس الهيئة، يتولى رئيس الهيئة الإدارة العالية و الإدارية للهيئة ورئاسة مجلس التصرف.

#### مجلس التصرف

يقدم الرسم البياني الموالي فكرة عن تركيبة مجلس التصرف وأبرز مهامه

## مجلس التصرف

ممثل عن الوزارة الاولى | الاعضاء القارون بالهيئة | ممثل عن وزارة المالية

يصادق على ميزانية الهيئة و هيكلها التنظيمي و الصفقات  
و الاتفاقيات المبرمة

الرسم البياني عدد 3 : تركيبة مجلس التصرف

## الكتابة القارة:

يقدم الرسم البياني العوالي فكرة عن الكتابة القارة و تركيبتها

## الكتابة القارة

مكتب الاجراءات

مكتب الضبط

الرسم البياني عدد 4 : الكتابة القارة

أنشطة الهيئة  
الوطنية للاتصالات

الباب الثاني

## 1. في مجال التنظيم

### 1.1. المصادقة على عروض الجملة

#### 1.1.1. خدمة الربط البيني

إن وجود إطار تنظيمي واضح وشفاف للربط البيني بين شبكات المشغلين يعدّ من أهم عوامل نجاح نشر وتطور خدمات الإتصالات والمنافسة، مما يساعد على تكامل الاستفادة من البنية التحتية لجميع مشغلي الشبكات العمومية للإتصالات، وتمكين المشتركين من التواصل بكلّ حرية فيما بينهم بصرف النظر عن الشبكة التي هم فيها مشتركون.

وتتولى الهيئة الوطنية للإتصالات طبقاً للأحكام المدرجة بالقسم الثاني من الباب الثالث من مجلّة الاتصالات والأحكام المضمّنة بالنصوص التطبيقية لها ما يلي:

1. العمل على تحقيق وجود ربط بيني ملائم وفعال للشبكات العمومية للاتصالات، وضمان حق المشغلين في استخدام البنية التحتية للاتصالات الخاصة بمشغلي الشبكات العمومية الآخرين.

2. المصادقة على العرض التقني والتعريفي للربط البيني مع مراعاة مبادئ الشفافية و عدم التمييز وتوجّه الأسعار نحو التكلفة الفعلية .

3. تشجيع ترتيبات سريعة ومجدية تجارياً وفنياً للربط البيني.

4. حل الخلافات المتعلقة بالربط البيني و النفاذ إلى البنية التحتية للإتصالات في الوقت المناسب وبشكل محايد.

وتمثل المصادقة على العروض التقنية والتعريفية للربط البيني إحدى الآليات الفعّالة لتعديل الأسعار وضبط تعريفات الربط البيني وتحديد علاقة المشغلين ببعضهم البعض.

و قد قامت الهيئة منذ إحداثها بالمصادقة على العروض التقنية والتعريفية للربط البيني إلى غاية سنة 2011 دون الإعتماد على الأسانيد المحاسبية والاقتصادية والتجارية التي جاءت بها النصوص القانونية المتعلقة بالمسألة وذلك لعدم مسك المشغلين لمحاسبة تحليلية. أمّا بداية من سنة 2012 فقد تمّت المصادقة على العروض التقنية والتعريفية للربط البيني لمشغلي الشبكات العمومية للإتصالات بالاعتماد على نتائج عمليات التدقيق

في القوائم التأليفية للمحاسبة التحليلية للمشغلين إضافة إلى الدراسات المعمقة التي قامت بها الهيئة لتقييم وضع المنافسة ومدى تأثير تغيير مستوى تعريفات خدمات الربط البيني على تطوّر السوق.

وفيما يتعلّق بالعروض التقنية والتعريفية للربط البيني لمشغلي الشبكات العمومية للاتصالات لسنة 2014، إتخذت الهيئة إجراءات استثنائية لم تقتصر على المصادقة على تلك العروض فحسب بل شملت قرارات أخرى على درجة من الأهمية تتعلّق بالربط البيني. و تتمثل القرارات المذكورة في:

1. القرار عدد 75 المؤرخ في 28 نوفمبر 2014 المتعلق بالمصادقة على العروض التقنية والتعريفية لسنة 2014 لمشغلي الشبكات العمومية للاتصالات. وباعتبار أنّ الهيئة الوطنية للاتصالات صادقت في إطار العروض التقنية والتعريفية لسنة 2013 على تعريفه إنهاء المكالمات بشبكة الهاتف الجوّال المعتمدة لسنة 2014 وصادقت أيضا بمقتضى قرارها عدد 74 المؤرخ في 17 نوفمبر 2014 على الشروط التقنية والتعريفية لتقسيم الحلقة المحلية فقد قررت بالنسبة لسنة 2014 تمديد العمل بنفس الشروط التقنية والتعريفية المتعلقة ببقية خدمات الربط البيني المصادق عليها لسنة 2013.
2. القرار عدد 76 المؤرخ في 28 نوفمبر 2014 الذي أقرت الهيئة بعوجبه توحيد تعريفه إنهاء المكالمات بشبكة الهاتف القار وتعريفه إنهاء المكالمات بشبكة الهاتف الجوّال.
3. القرار عدد 77 المؤرخ في 28 نوفمبر 2014 والذي حددت بمقتضاه الهيئة تعريفات إنهاء المكالمات بشبكتي الهاتف القار والجوّال لسنة 2015 على النحو التالي:

المدة	من 1 جانفي الى 30 جوان 2015	من 1 جويلية إلى 31 ديسمبر 2015
التعريفه بالدينار دون اعتبار الاداءات للدقيقة الواحدة	0.0175	0.015

و ترى الهيئة أنّ الهدف التنظيمي الأساسي الذي ترمي إلى بلوغه من وراء إصدار هذه القرارات هو:

• تنمية سوق الهاتف القار الذي شهد منذ سنة 2005 إلى 2010 ركودا سواء على

مستوى عدد المنخرطين أو على مستوى تنوع الخدمات. وتعتبر الهيئة الوطنية للاتصالات أنّ المستوى الجديد المصادق عليه لتعريفات انهاء المكالمات سيُمكن مشغلي شبكات الهاتف القار من:

- مراجعة تعريفات التفصيل المتعلقة بالمكالمات الصادرة عن هذه الشبكات و تحفيز مشغلي شبكات الهاتف الجوال على القيام بتخفيض هام في تعريفات التفصيل في اتجاه شبكات الهاتف القار.
- الحفاظ على مناخ تنافسي نزيه بين المشغلين وتحقيق تنمية متوازنة ومستديمة على مستوى سوق الهاتف الجوال والقار من خلال ضبط تعريفات انهاء مكالمات موحّدة ومتناظرة وبالتالي التخلي عن تطبيق مبدأ اللاتناظر التعريفي لفائدة المشغل " أورانج تونس" بداية من سنة 2014.
- التخفيض في تعريفات انهاء المكالمات بشبكتي الهاتف القار والجوال لسنة 2015 مقارنة بما كانت عليه سنة 2014 لتعكس بصورة أدقّ التكاليف الفعلية.

### 2.1.1. خدمة تقسيم الحلقة المحلية

واصلت الهيئة الوطنية للاتصالات خلال سنة 2014 متابعة وضع خدمة تقسيم الحلقة المحلية حيز التنفيذ سواء من حيث مراجعة التعريفات الواردة بالعرض الخاص بهذه الخدمة أو من حيث مراقبة احترام مقتضيات اتفاقية تقسيم الحلقة المحلية.

#### عرض تقسيم الحلقة المحلية:

أصدرت الهيئة بتاريخ 17 نوفمبر 2014 قرارها عدد 74 المتعلق بالمصادقة على عرض التقسيم الكلي للحلقة المحلية والذي تميّز خاصة بالمصادقة على تعرفة شهرية للتقسيم الكلي للحلقة المحلية تقدر بـ12.300 دينار دون اعتبار الاداءات أخذاً بعين الاعتبار لاتفاقية التفاهم التي تمّ إبرامها بتاريخ 14 نوفمبر 2014 بين كل من وزارة الاقتصاد والعالية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكنولوجيا المعلومات والاتصال من جهة والشركة الوطنية للاتصالات من جهة أخرى والتي تعهّدت الدولة بموجباها بتمويل جزء من التكاليف الخاصة المتعلقة بتقسيم الحلقة المحلية المتمثلة في تكاليف الاستثمار. واعتمدت

الهيئة في ضبطها لهذه التعرّفة على العناصر المتعارف عليها المكوّنة لها كما هو مبين بالرسم البياني الموالي:



(\*) طبقا لقرار الهيئة عدد 105 الصادر بتاريخ 22 سبتمبر 2010 والمتعلق بتصنيف تكاليف الحلقة المحلية.

### الرسم البياني عدد 5: تركيبة تعرّفة التقسيم الكلي للحلقة المحلية

#### اتفاقية تقسيم الحلقة المحلية:

حرصا منها على تطبيق مقتضيات اتفاقية تقسيم الحلقة المحلية المصادق عليها بمقتضى قرار الهيئة عدد 66 الصادر بتاريخ 27 سبتمبر 2012، واصلت الهيئة متابعة مدى احترام المشغلين المعنيين بهذه المقتضيات طبقا للصلاحيات المخوّلة لها بمقتضى أحكام الفصل 74 من مجلة الاتصالات. وفي هذا الإطار، وجّهت الهيئة إلى الشركة الوطنية للاتصالات بتاريخ 26 مارس 2014 أمرا بتنفيذ قرارها عدد 66 سابق الذكر وبضرورة التقيد التام بمقتضيات هذه الاتفاقية في أجل لا يتعدى شهرا وذلك على إثر عدم امتثالها لقرار الهيئة بالرغم من التنبيه الموجه إليها بتاريخ 04 ديسمبر 2013.

#### 3.1.1. خدمة النفاذ وتجميع خدمات الانترنت ذات السعة العالية "Bitstream":

على إثر توصلها في موفى سنة 2013 بعرض جديد لتوفير خدمات الانترنت ذات السعة العالية بالجملة "Bitstream" من قبل الشركة الوطنية للاتصالات، شرعت الهيئة في بداية سنة 2014 في دراسته من خلال موافاة هذه الأخيرة بملاحظات حول هذا العرض وذلك على اثر التوصل بملاحظات الأطراف المعنية وعقد اجتماعات في الغرض لمناقشتها.

ونظرا للإشكالية التي تطرحها التعريفات الواردة بهذا العرض والمتمثلة في عدم تمكينها للمنتفع بهذه الخدمة من توفير عروض معاملة لتلك التي تسوقها الشركة الوطنية للاتصالات على مستوى سوق الانترنت في ظل غياب عملية إعادة التوازن لتعريفات سوق الانترنت، أصدرت الهيئة بتاريخ 20 نوفمبر 2014 استشارة لاختيار مكتب توكل له مهمة تحديد الفارق بين تعريفات التفصيل والجملة بالنسبة لهذه الخدمة (test de squeeze tarifaire).

### 4.1.1. تحليل سوق الانترنت ذات السعة العالية والعالية جدا :

في إطار تطبيق مقتضيات الأمر عدد 53 لسنة 2014 المؤرخ في 10 جانفي 2014 المنقح والمعتم لالأمر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 المتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ الذي ينص على أنّ الهيئة تتولى القيام بدراسات تحليل أسواق الاتصالات، قامت هذه الأخيرة بالإعلان عن دراسة في هذا الشأن. وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل سوق الانترنت ذات السعة العالية والعالية جدا وذلك قصد:

- تحديد أسواق الانترنت المرجعية الواجب تنظيمها،
  - تحديد المشغلين المهيمنين في كلّ سوق من أسواق الانترنت المرجعية،
  - تحديد التزامات المشغلين المهيمنين في كلّ سوق من أسواق الانترنت المرجعية.
- وستمكن هذه الدراسة الهيئة من اتخاذ الاجراءات اللازمة قصد تحفيز المنافسة في سوق الانترنت.
- وتمّ خلال سنة 2014 اختيار المكتب الذي ستوكل له هذه المهمة على إثر عملية فرز العروض الواردة في الغرض بالاضافة إلى التمهيد للانطلاق في انجازها من خلال:
- تجميع المعطيات الضرورية،
  - الشروع في إعداد المبادئ التوجيهية لتحليل السوق. وفي هذا الاطار، أصدرت الهيئة بتاريخ 08 أوت 2014 استشارة موسعة حول محتوى هذه المبادئ والمتعلقة خاصة بمنهجية تحليل السوق ومعايير تحديد الأسواق المرجعية وتعيين المشغلين المهيمنين في

هذه الأسواق.

## 2.1. التدقيق في القوائم التأليفية الناتجة عن المحاسبة التحليلية لمشغلي الشبكات العمومية للاتصالات

تعتبر عملية إحتساب تكاليف توفير خدمات الإتصالات وخاصّة التدقيق في القوائم التأليفية الناتجة عن المحاسبة التحليلية للمشغلين من أهم المهام الموكولة للهيئة باعتبارها تمكن من مراقبة مدى احترام المشغلين لالتزاماتهم المتعلقة بالشفافية وعدم التمييز وتوجّه أسعار الخدمات نحو التكلفة الفعلية.

وفي هذا الإطار تميزت سنة 2014 بما يلي :

- الانتهاء من انجاز عملية التدقيق في القوائم التأليفية الناتجة عن المحاسبة التحليلية بعنوان سنة 2012 التي انطلقت في 30 سبتمبر 2013 بالنسبة لكل مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات و تجدر الإشارة أنّ اللّجنة المكلفة بمتابعة أعمال التدقيق والتنسيق بين مكاتب المكلف بعملية التدقيق، حرصت خلال هذه السنة على ضرورة إعتناء كلّ المشغلين للتدابير الاجرائية والعملية اللازمة التي أقرتها الهيئة الوطنية للاتصالات خصوصا فيما يتعلّق بمعالجة التكاليف المتصلة خاصة بـ:

- تكلفة الحصول على الإجازة.
- الأتاوى الموظفة على رقم المعاملات لفائدة صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والإتصال.
- التكاليف الخاصّة ببطاقة وحدة هوية المشترك [Carte SIM].
- التكاليف المتعلقة بعوارده الترقية.
- التكاليف المتعلقة بالتجهيزات التي لاتزال في طور الإنجاز [Immobilisation en cours].

وقد تمّ عرض ملخص أعمال عمليات التدقيق والنتائج التي تمّ التوصل إليها على مجلس الهيئة الذي أعطى الإذن لمراجعة شكل ومحتوى القوائم التأليفية الناتجة عن المحاسبة التحليلية لمشغلي الشبكات العمومية بهدف تحسينها وتدعيمها كآلية تنظيمية.

- مراجعة شكل ومحتوى القوائم التأليفية الناتجة عن المحاسبة التحليلية لمشغلي

الشبكات العمومية بالنسبة لأنشطة الهاتف الجوّال دون اللجوء إلى مساندة مكتب خارجي. وقد أخذ مشروع المراجعة بعين الإعتبار التطوّرات التكنولوجية وتأثيرها على مشهد الإتصالات في تونس من جهة و توصيات مكاتب التدقيق ومجلس الهيئة من جهة أخرى. و بعد مناقشة المشروع من كلّ جوانبه أصدرت الهيئة قرارها عدد 69 المؤرخ في 16 سبتمبر 2014 و المتعلّق بمراجعة قرارها عدد 73 المؤرخ في 17 نوفمبر 2011 المتعلّق بضبط شكل ومحتوى القوائم التاليفيّة الناتجة عن المحاسبة التحليليّة لمشغلي شبكات الهاتف الجوّال للاتصالات.

وتتمثّل أهمّ التعديلات المدرجة بالقرار عدد 69 السابق ذكره فيما يلي:

- إضافة حساب مفرد للمعطيات " data "
- إدراج جذاذات خاصة بالتجوال المحدود "mobilité restreinte"
- تحديد المعالجات المناسبة بخصوص الأتاوى لفائدة صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والإتصال وتغيير طريقة تضمينها بالقوائم التاليفية.
- إضفاء مزيد من التوضيح على تعريف وخصائص المعدات التقنية خاصة ما يهم النظام الفرعي للراديو [sous-système radio] بما يسمح بتوزيع أمثل للتكاليف بين الأنشطة من ذلك خدمة التجوال المحدود.
- إضافة ثلاث جذاذات تاليفية تلخص و تسهل قراءة مجمل القوائم التاليفية و تتمثل في جذاذة التكاليف الجمالية و جذاذة الإيرادات الجمالية و جذاذة خاصة بالتكاليف والإيرادات وهوامش الأرباح.

أمّا فيما يتعلّق بالقوائم التاليفيّة الناتجة عن المحاسبة التحليليّة لمشغلي الشبكات العمومية بالنسبة لأنشطة الهاتف القار ونظرا للتعقيدات والصعوبات المتّصلة بهذا المشروع، فقد قرّرت الهيئة الإستعانة بمكتب مختصّ تمّ إختياره عن طريق طلب عروض دولي وسيشرع المكتب المذكور بالتعاون مع الهيئة في مراجعة وتحديث شكل ومحتوى القوائم التي تمّ ضبطها سنة 2012 بمقتضى القرار عدد 22 المؤرخ في 16 مارس 2012. و للتذكير فإنّ المرحلة الاولى من عملية التدقيق قد أسفرت على نتائج هامة ساعدت الهيئة في تحقيق البعض من الأهداف المرجوة من نتائج المحاسبة التحليلية ومن أهمّها

ضبط تعريفات موجّهة نحو التكاليف الفعلية بالنسبة لخدمات الاتصالات بالجملة والوقوف بصفة موضوعية على مستوى المنافسة.

و بهدف تدعيم هذه الإنجازات، تعكف الهيئة حاليا على إعداد وتوفير سبل نجاح الدورة الثانية من عملية التدقيق والمتعلّقة بسنوات 2013 و2014 و2015 وذلك من خلال :

- مراجعة القرار المتعلّق بضبط نسبة تكلفة رأس المال قبل الأداءات على الضريبة التي يعتمد عليها مشغّلو الشبكات العمومية للاتصالات لتقييم تكاليف وتعريفات الخدمات الخاضعة للتنظيم.
- صياغة كراس شروط جديد يمكن من تلافي النقص التي تمّ الوقوف عليها خلال التجربة الأولى لعملية التدقيق وذلك لاختيار مكتب أو مكاتب مستقلة للقيام بعملية التدقيق لسنوات 2013 و2014 و2015.

### 3.1. الترقيم والعنونة

منذ سنة 2001، تمتلك الدولة التونسية مخطّطا وطنيا للترقيم ذي ثمانية أرقام يوفر سعة نظرية بـ 100 مليون رقم. وبما أنّ الأرقام التي تبدأ بـ "1" و "0" مخصّصة على التوالي لخدمات المصلحة العامة والخدمات المختصة وخدمات الأنترنات وخدمات إختيار المشغل ناقل الحركة الهاتفية (الوطنية والدولية)، انخفضت سعة المخطّط إلى 80 مليون رقم موزّعة على النحو التالي:

- 40 مليون رقم مخصّص لخدمات الهاتف الجوّال (المجالات 9، 2، 5 و 4).
- 20 مليون رقم مخصّص لخدمات الهاتف القار (المجالات 7 و 3).
- 10 ملايين رقم مخصّص لخدمات الإتصالات ذات القيمة المضافة (المجال 8).
- 10 ملايين رقم مدخّرة لإستعمالات مستقبلية (المجال 6).

وقد أوكلت للهيئة الوطنية للاتصالات بموجب الفصول 39 و40 و41 و41 مكرر و63 من مجلة الإتصالات مهمّة التصرّف في المخطّط الوطني للترقيم الذي يشمل، إلى جانب موارد الترقيم، الرموز المتعلقة باستغلال الشبكات والرموز الخاصة بنقاط التشوير الوطنية والدولية.

وفي هذا الإطار تعمل الهيئة على تحقيق الأهداف التالية :

- ضمان تغطية حاجيات مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات ومزودي خدمات الاتصالات من هذه الموارد على قدم المساواة.
- ضمان نفاذ مبسّط وعادل للمستعملين لمختلف الشبكات وخدمات الاتصالات .
- ضمان التشغيل البيئي للشبكات والخدمات.
- تغطية الحاجيات المستقبلية لموارد الترقيم الناتجة عن تطوّر مختلف الشبكات ودخول مشغّلين جدد في السوق [مشغلي الشبكات الافتراضية على سبيل المثال].
- استيعاب مخطّط الترقيم للخدمات الجديدة [حمل الأرقام، ندوات ومحاورات عن بعد عن طريق المكالمات الهاتفية .]

وقد مكّنت الهيئة الوطنية للاتصالات، بموجب قرارها عدد 73/2014 المؤرخ في 5 نوفمبر 2014، مشغلي الشبكات الافتراضية من الحصول على موارد الترقيم التي يحتاجونها مباشرة من الهيئة وفقا لنفس إجراءات وشروط حجز وإسناد موارد الترقيم المضبوطة بقرار وزير تكنولوجيا الاتصالات المؤرخ في 2 ديسمبر 2009 المتعلق بالمصادقة على المخطّط الوطني للترقيم والعنونة المنقّح بقرار وزير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المؤرخ في 24 جويلية 2012.

### 1.3.1. موارد ترقيم الهاتف الجوال

تلقت الهيئة الوطنية للاتصالات، خلال سنة 2014، 7 مطالب إسناد موارد ترقيم لخدمات الهاتف الجوال مقدمة من قبل مشغّلين إثنيين موزعة كما يلي:

- 3 مطالب قدّمتها " اتصالات تونس "
- 4 مطالب قدّمتها " أورونج تونس "

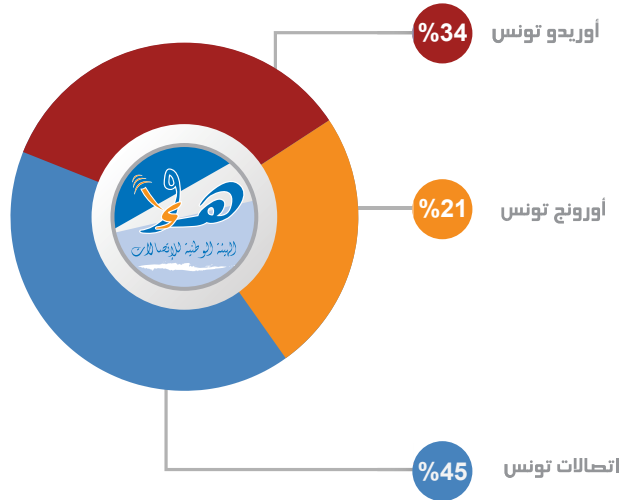
وبعد دراسة الملفات المقدّمة والتقارير المرفقة حول استعمال موارد الترقيم المسندة للمشغّلين المعنيين، قرّرت الهيئة الوطنية للاتصالات الإستجابة كليا وفي بعض الحالات جزئيا للمطالب المقدمة من قبل المشغّلين وحثّهم على ترشيد استعمال الموارد المسندة

إليهم وذلك لطبيعتها النادرة.

وبذلك ارتفع العدد الجملي لأرقام الهاتف الرقمي الجوّال المسندة للمشغلين الثلاثة من 26.750 مليون رقم سنة 2013 إلى 29.360 مليون رقم سنة 2014 مقسّمة كما يلي:

- 13.140 مليون رقم لخدمات الهاتف الجوال لفائدة ” اتصالات تونس“.
- 10 ملايين رقم لخدمات الهاتف الجوال لفائدة ”أوريدو تونس“.
- 6.220 مليون رقم لخدمات الهاتف الجوال لفائدة ”أورونج تونس“.

ويبين الرسم العوالي توزع أرقام الهاتف الرقمي الجوّال المسندة إلى المشغلين الثلاثة



الرسم البياني عدد 6: توزع أرقام الهاتف الرقمي الجوّال المسندة إلى المشغلين الثلاثة

### 2.3.1. موارد ترقيم الهاتف القار

لم تتلقّ الهيئة الوطنيّة للاتصالات خلال سنة 2014 أيّ مطلب لإسناد موارد ترقيم للهاتف القار إضافية من قبل مشغلي الشبكات العموميّة للاتصالات القارّة الثلاثة الذين اكتفوا بالموارد المسندة إليهم وبالباقيّة 5.320 ملايين رقم هاتف قار والمقسّمة كما يلي:

- 4.390 ملايين رقم لفائدة "اتصالات تونس".
- 500 ألف رقم لفائدة "أوريدو تونس".
- 430 ألف رقم لفائدة "أورونج تونس".

### 3.3.1. الأرقام المخصّصة لخدمات المصلحة العامة والخدمات المخصّصة والخدمات الأتّرنات

أسندت الهيئة الوطنية للاتصالات، خلال سنة 2014، رقمين من المجال الفرعي "12" المخصّصة لخدمات الإرشاد لفائدة "اتصالات تونس" [1225 و 1244]. كما أسندت رقما من أرقام المجال الفرعي "18" لفائدة الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات [1814] لتوفير خدمة توفير المعلومات للناخبين حول مسائل متعلّقة بالمسار الانتخابي. ويخصّ الجدول الموالي تقسيم الأرقام المخصّصة لخدمات المصلحة العامة والخدمات المخصّصة وخدمات الأتّرنات بين مشغلي الشبكات العموميّة للاتصالات ومزوّدَي خدمات الاتصالات.

إجمالي الأرقام المسندة عند موفي ديسمبر 2014				الخدمة	المجال الفرعي
مزودي الخدمات	orange	red	TT		
	01	01	23	أرقام مخصصة للاستعمالات الداخلية لكل شبكة و التجارب التقنية بين الشبكات	10 XX
	08	09	14	أرقام الخدمات المجانية المرتبطة باستعمال الشبكات	11XX
	-	03	13	أرقام خدمات الإرشاد	12XX
07	-	-	01	أرقام خدمات الأتّرنات و الخدمات التليماكية غير السمعية	16XX
-	-	04	07	أرقام خدمات تحويل النداءات و البرقيات	17XX
25	-	-	-	أرقام المصلحة العامة المجانية	18XX

الجدول عدد 1 : توزيع الأرقام المخصّصة لخدمات المصلحة العامة والخدمات المخصّصة وخدمات الأتّرنات بين مشغلي الشبكات العموميّة للاتصالات ومزوّدَي خدمات الاتصالات.



### 4.3.1. الأرقام المخصّصة للشبكات الذكية والخدمات ذات القيمة المضافة للاتصالات

أسندت الهيئة الوطنية للاتصالات سنة 2014 أربعة أرقام من المجال الفرعي "81"، وألغت إسناد ثلاثة أرقام من نفس المجال.

كما أسندت الهيئة الوطنية للاتصالات 31 رقما من المجال الفرعي "85" المخصّصة لخدمات الاتصالات باعتماد العراسلات القصيرة للهاتف الرقمي الجوال وألغت إسناد 14 رقما من المجال المذكور.

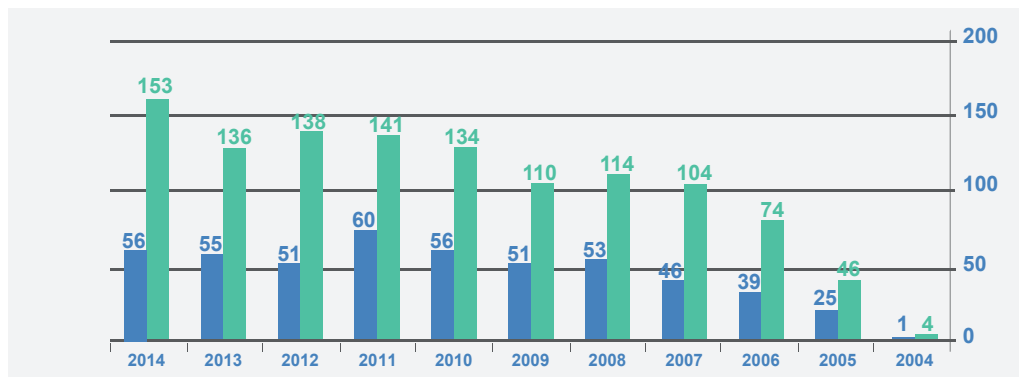
أما بالنسبة لأرقام خدمات الاتصالات ذات القيمة المضافة من النوع السمعي فقد تمّ إسناد 17 رقما من المجال الفرعي "88" وإلغاء إسناد 12 رقما.

ويُلخّص الجدول الموالي توزيع الأرقام المخصّصة للشبكات الذكية والخدمات ذات القيمة المضافة للاتصالات بين مشغلي الشبكات العموميّة للاتصالات ومزوّدي خدمات الاتصالات.

إجمالي الأرقام المسندة الى موفى ديسمبر 2014				الخدمة	المجال الفرعي
مزودي الخدمات					
	-	-	10000	أرقام النداءات الحرة	80
40	01	-	-	أرقام مراكز النداء و الأرقام الموحدة و أرقام الندوات و المحاورات عن بعد عن طريق المكالمات الهاتفية	81
	-	-	10000	أرقام خدمات التكاليف المشتركة	82
136	02	04	11	أرقام خدمات الإتصالات باعتماد العراسلات القصيرة للهاتف الرقمي الجوال	85
73	01	01		أرقام الخدمات ذات القيمة المضافة من النوع السمعي	88

الجدول عدد 02 : توزيع الأرقام المخصّصة للشبكات الذكية والخدمات ذات القيمة المضافة للاتصالات بين مشغلي الشبكات العموميّة للاتصالات ومزوّدي خدمات الاتصالات.

كما يبين الرسم البياني الموالي التطور السنوي لعدد الأرقام المسندة لتوفير خدمات الاتصالات باعتماد العراسلات القصيرة للهاتف الرقمي الجوال ولعدد مزودي هذه الخدمات.



الرسم البياني عدد 7: تطور عدد الأرقام المسندة لتوفير خدمات الاتصالات باعتماد المراسلات القصيرة للهاتف الرقمي الجوال ولعدد مزودي هذه الخدمات.

### 5.3.1 الرموز المتعلقة باستغلال الشبكات وتلك الخاصة بنقاط التشوير الوطنية والدولية

خلال سنة 2014، أسندت الهيئة لـ "اتصالات تونس" رمزا خاصًا بنقطة تشوير دولية ولـ "أورونج تونس" 7 رموز خاصة بنقاط التشوير الوطنية.

### 6.3.1 مراقبة حسن إستعمال موارد الترقيم

اعتبارا للطبيعة النادرة لموارد الترقيم، تسهر الهيئة الوطنية للاتصالات على مراقبة حسن استعمال مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات ومزودي خدمات الاتصالات للموارد المسندة إليهم، من خلال إلزامهم عند طلب موارد إضافية بمدّها بتقرير تفصيلي لاستعمال الموارد المسندة إليهم بالإضافة إلى مدّها بالتقرير الدّوري حول استعمال الموارد المسندة المنصوص عليه بالفصل 16 من ملحق قرار وزير تكنولوجيا الإتصال المؤرخ في 02 ديسمبر 2009 المتعلّق بالمصادقة على المخطط الوطني للترقيم والعنونة المنقّح بقرار وزير تكنولوجيا المعلومات والاتصال المؤرخ في 24 جويلية 2012، ويتضمّن التقرير وجوبا المعلومات التالية:

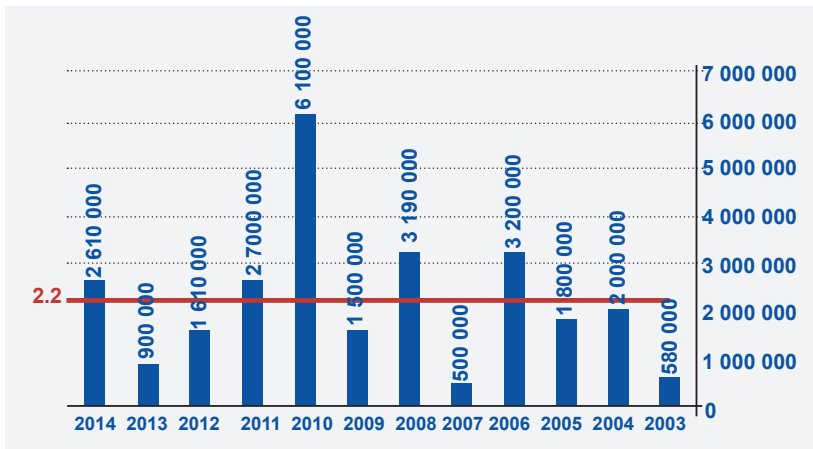
- شروط استعمال الموارد المسندة،
- نسب استعمال الموارد المسندة حسب الطرق التي تحددها الهيئة الوطنية للاتصالات،
- التوزيع الجغرافي للأرقام المسندة بالنسبة لأرقام شبكات الهاتف،

• الخدمات المستعملة للموارد المسندة،

وقد أفرز تقرير التصرف في المخطط الوطني لترقيم لسنة 2014 الإحصائيات والنتائج التالية:

- 73.4% من إجمالي الأرقام المخصصة لخدمات الهاتف الجوّال تمّ إسنادها إلى مشغلي شبكات الهاتف الجوّال الثلاثة [29.36 من بين 40 مليون رقم مخصّص لخدمات الهاتف الجوّال] ونسبة استعمال فعليّة لا تتجاوز 62%.
- 26.6% من إجمالي الأرقام المخصصة لخدمات الهاتف القارّ تمّ إسنادها إلى مشغلي شبكات الهاتف القارّ الثلاثة [5.32 من بين 20 مليون رقم مخصّص لخدمات الهاتف القارّ] ونسبة استعمال فعليّة لا تتجاوز 28%.
- 11% من إجمالي الأرقام المخصصة للشبكات الذكية والخدمات ذات القيمة المضافة للاتصالات (المجالات الفرعيّة 80 و81 و82 و85 و88) تمّ إسنادها إلى مشغلي الشبكات العموميّة للاتصالات ومزوّدتي خدمات الاتصالات ونسبة استعمال فعليّة لا تتجاوز 3%.
- 10 ملايين رقم مدخّرة لإستعمالات مستقبلية.

ويوضح الرسم البياني التالي النسق السنوي لإسناد موارد ترقيم الهاتف الجوّال منذ سنة 2003.



الرسم البياني عدد 8 : تطور النسق السنوي لإسناد موارد ترقيم الهاتف الجوّال منذ سنة 2003.

أسندت الهيئة الوطنية للاتصالات على مدى الإثنى عشر سنة العاضية ما يعادل 2,2 مليون رقم سنويا لخدمات الهاتف الجوّال لفائدة مشغلي شبكات الهاتف الجوّال في تونس

لتلبية احتياجات المستعملين [باستثناء الرموز الفنية].

وإذا تواصل نسق إسناد موارد الترقيم الحالي على ما هو عليه فمن المحتمل أن تنفذ أرقام الهاتف الجوّال بين سنة 2020 و 2021 [باستثناء الأرقام المخصّصة للاستعمالات المستقبلية] وبين 2025 و 2026 [عند احتساب العشرة ملايين رقم المدّخرة للإستعمالات المستقبلية] نتيجة للاستخدام غير الأمثل لموارد الترقيم النادرة.

ومن المتوقع أن يرتفع النسق السنوي لإسناد موارد ترقيم الهاتف الجوّال ابتداءً من سنة 2015 لعدّة أسباب من أهمّها نموّ خدمات الهاتف الجوال خاصة بدخول مشغلي الشبكات الافتراضية الجوّالة (MVNO) وكذلك تطوّر الاستعمالات الجديدة ومن أهمّها تطبيقات الإتصال بين الأجهزة، (Machine à Machine M2M) التي بدأت تتطور في تونس في عدة مجالات منها المراقبة عن بعد ورفع أرقام العدّادات عن بعد ومراقبة أسطول الشاحنات عن بعد.

وتبعاً لذلك ستسعى الهيئة الوطنية للاتصالات الى اتّخاذ إجراءات جديدة ووضعها حيّز التنفيذ في أقرب الآجال تفادياً لنفاذ موارد الترقيم المخصّصة لخدمات الهاتف الجوّال وتجنّباً للتغيير المعقّد والمكلف في هيكله المخطّط الوطني للترقيم للترقيع في سعيه وجعله مخطّطاً ذو 9 أرقام عوضاً عن 8 مثلما تمّ سنة 2001 عند الإنتقال من 6 إلى 8 أرقام.

ومن بين الإجراءات التي تتّخذها هيئات تنظيم الإتصالات في مثل هذه الوضعات:

- تدعيم آليات مراقبة نجاعة إستعمال موارد الترقيم النادرة، وفي هذا المجال يمكن للهيئة إصدار قرار يحدّد شكل تقرير إستعمال الموارد المسندة وكذلك المصطلحات ذات العلاقة ونسبة استعمال دنيا لموارد الترقيم المخصّصة للهاتف الجوّال المسندة (70 % مثلاً) التي يجب على كلّ مشغّل هاتف جوال بلوغها حتّى يتمكّن من طلب موارد إضافية وكذلك طريقة احتساب نسبة الإستعمال. ويهدف الحدّ المضبوط إلى ربط إسناد موارد إضافية بتطور نسق المبيعات.
- وضع خدمة حمل أرقام الهاتف الجوّال والهاتف القارّ حيّز التنفيذ في تونس تفادياً

عملية حمل الأرقام "المغلوبة" التي يعتمدها المشغلون الثلاثة والتي فيها إهدار كبير لموارد الترقيم.

- توجيه تعريفه إنهاء المكالمات على شبكات الهاتف الجوّال نحو التكلفة والتخفيض التدريجي في الفوارق غير المبرّرة بين التعريفات المطبقة على المكالمات داخل نفس الشبكة وتلك المطبقة على المكالمات خارج الشبكة الواحدة. حيث أنّ هذه الفوارق هي من أهم أسباب ارتفاع نسبة تعدّد الشرائح في سوق الاتصالات التونسية التي تقدّر بـ 40 % والتي تشكل إهدارا لموارد الترقيم.

- الترفيع في المعاليم السنويّة لإسناد موارد الترقيم. وحسب دراسة مقارنة دولية يمكن اعتبار المعاليم السنويّة لإسناد موارد الترقيم المخصّصة للهاتف الجوّال والقارّ المعتمدة في تونس (150 مليّما دون إعتبار الأداءات سنويّاً لرقم الهاتف الجوّال و250 مليّما دون إعتبار الأداءات لرقم الهاتف القارّ سنويّاً) من بين أدنى المعاليم عالميّا معاً دفع الهيئة الى التفكير في ضرورة الترفيع في تلك المعاليم بغاية تحقيق الأهداف التالية:

- دفع المشغّلين لحسن إستعمال موارد الترقيم المسندة إليها،
- حثّ المشغّلين على إعادة إسناد أو رسكلة أرقام المشتركين الذين ألغوا اشتراكهم بالنسبة للنظام المفوتر أو المشتركين غير النشطين بالنسبة للنظام مسبق الدفع وذلك بعد نهاية مدّة الإحتفاظ،
- الحدّ من إستعمال موارد الترقيم النادرة كوسيلة للمنافسة من قبل المشغّلين،
- تفادي اللّجؤ، لتغيير هيكله المخطّط الوطني للترقيم للترفيف في سعته وجعله مخطّطاً ذي 9 أرقام عوضاً عن 8.

ومن المؤمل أن تمكن هذه الاجراءات من حثّ المشغّلين والمزودين على الاستعمال الأمثل لموارد الترقيم المسندة إليهم وضمان تلبية حاجياتهم الحاليّة والمستقبليّة من تلك الموارد وتجنّب أو على الأقل تأخير تغيير المخطّط الوطني للترقيم.

### 7.3.1. التصرف في موارد العنونة

في إطار مهامها المتعلقة بالتصرف في المخطط الوطني للعنونة، تساهم الهيئة الوطنية للاتصالات في أشغال هيئة الأنترنات للأرقام المخصصة والأسماء (ICANN) والفريق الحكومي الاستشاري بصفتها ممثل عن الحكومة التونسية.

وفي هذا الإطار شاركت الهيئة الوطنية للاتصالات في أشغال الاجتماع الخمسين لهيئة الأنترنات للأرقام المخصصة والأسماء المنعقد بالعاصمة البريطانية لندن من 22 إلى 26 جوان 2014 وخصص هذا الاجتماع للتداول في مسألة انتقال مهام التصرف التقني في الأنظمة المعلوماتية لأسماء مجالات الأنترنات وعناوين بروتوكول الأنترنات من هيئة الأنترنات للأرقام المخصصة (IANA) لفائدة هيكل آخر يقع تحديده بالتشاور مع مختلف الأطراف المعنية. وقد أكدت جميع الحكومات المشاركة في هذا الإجتماع على ضرورة أن تتسم الهيئة الجديدة بالحياد ضمانا لاستمرارية الخدمة و سلامتها.

أما فيما يتعلق بعناوين بروتوكول الأنترنات، ساهمت الهيئة في الجهود الدولية الرامية إلى تطوير حوكمة الأنترنات من خلال حضور الإجتماع الحكومي الذي انعقد على هامش الدورة 21 لاجتماع السجل الإفريقي لعناوين بروتوكول الأنترنات (Afrinic) من 22 إلى 28 نوفمبر 2014 بجزيرة موريس.

وقد تضمن هذا الإجتماع نقاشات وحوارات ومدخلات تمحورت أساسا حول موضوع الإنتقال إلى النسخة السادسة من عناوين بروتوكول الأنترنات وتم في هذا اللقاء، توعية المسؤولين الحكوميين الحاضرين بأهمية هذا الموضوع وتقديم الآليات والسبل الكفيلة بتسريع هذا الانتقال بأفضل وأنجع الطرق.

## 2. في مجال المراقبة

### 1.2. جودة خدمات الأنترنات:

تميزت سنة 2014 بصور نتائج قياسات جودة خدمات الأنترنات المنجزة ضمن مشروع تقييم جودة هذه الخدمات لسنة 2013 الذي امتد على 12 شهرا ليتم إعداد النتائج الجمالية وتحليلها خلال شهر أفريل 2014. ومكّنت هذه النتائج من الوقوف على بعض النقائص.

ولذلك، قامت الهيئة بدعوة كافة الأطراف المعنية من مشغلين ومزودي خدمات الأنترنت لوضع خطط عمل ضمن برامج عملهم لسنة 2014 قصد تلافيتها وتحسين جودة خدمات الأنترنت المقدمة للحرفاء.

## 1.1.2. منهجية القياس:

يجدر التذكير أنّ الهيئة عملت على تطوير منهجية قياس جودة خدمات الأنترنت، التي تمّ التطرّق إليها بالتفصيل ضمن التقرير السنوي للهيئة لسنة 2013، أخذا بعين الاعتبار التطور التقني وذلك في تمشيها الهادف إلى المراقبة الدورية والمستمرة لجودة خدمات الأنترنت. وقد شملت القياسات المنجزة كافة ولايات الجمهورية بالنسبة لكل مزودي خدمات الأنترنت بالإعتماد على منهجية تهدف بالأساس إلى تقييم جودة خدمات الأنترنت من منظور المستخدمين طبقا لأهم المواصفات والمعايير الدولية. كما شملت هذه القياسات تكنولوجيات وسعات نفاذ مختلفة بالإضافة إلى نوعية مشتركين متنوعة وذلك بالنسبة لمختلف خدمات الأنترنت.

## 2.1.2. مؤشرات القياس:

يلخص الجدول الموالي المؤشرات التي تم اعتمادها في عمليات القياس.

المؤشر	التعريف	منهجية القياس
1. سعة التدفق باعتماد بروتوكول TCP عند الإرسال وعند التحميل	يحدد السعة القصوى لقناة الإرسال من حيث حجم المعطيات المرسله والواردة خلال مدة زمنية معينة.	يتم قياس هذا المؤشر بالاعتماد على تحميل وإرسال كمية من المعطيات من وإلى مورع مركزي يتم تركيزه على مستوى نقطة تلاقي جميع مزودي خدمات الأنترنت.
2. سرعة التدفق باعتماد بروتوكول HTTP	يحدد معتل سرعة التدفق عند تصفح صفحة واب بكامل معطياتها (بحساب البيانات) من خلال مجموعة من محاولات تصفح لمجموعة من المواقع المحددة باستعمال بروتوكول HTTP.	يتم قياس هذا المؤشر من خلال زمن عرض صفحة الواب وكمية المعطيات المتلقاة ثم احتساب معتل سرعة التدفق استنادا إلى جملة من أكثر مواقع الواب تصفحا مؤوأة محليا وفي الخارج .
3. مدة التأخير على الشبكة (latence réseau)	يتمثل هذا المؤشر في قياس مدة الذهاب والرجوع التي تستغرقها رسالة من نوع echo ICMP نحو الموزعات التي تم استعمالها لقياس مؤشر مدة التحميل.	يتم قياس هذا المؤشر باعتماد معتل المدة الزمنية التي تستغرقها رسالة من نوع echo ICMP انطلاقا من وحدة القياس نحو مجموعة الموزعات المؤوأة محليا ودوليا ومن هذه الموزعات رجوعا إلى وحدة القياس.
4. مدة إجابة مورع DNS	يتمثل هذا المؤشر المدة التي يستغرقها تحويل عنوان بروتوكول الأنترنت إلى اسم مجال الأنترنت.	يتم قياس هذا المؤشر باعتماد معتل المدة الزمنية التي يستغرقها تحويل عنوان بروتوكول الأنترنت إلى اسم مجال الأنترنت بالنسبة لمجموعة من موزعات DNS.
5. الجودة السمعية للمكالمات عبر بروتوكول الأنترنت (MOS (VoIP	يتمثل هذا المؤشر في تقييم للجودة السمعية للمكالمات من خلال إسناد عدد يتراوح بين 0 و 5. يتم احتسابه عن طريق برمجة مطابقة للمعايير الدولية.	يتم قياس هذا المؤشر من خلال إجراء سلسلة من المكالمات المسجلة، وتسجيل الجودة السمعية ثم استخراج معدل القيمة بالنسبة لمجموع القياسات.
6. نسبة ضياع مقاطع الـ IP	يحدد هذا المؤشر النسبة المئوية المفقدة لمقاطع الـ IP عند تقييم الخدمة الصوتية.	يتم قياس هذا المؤشر باحتساب عدد مقاطع الـ IP المرسله مقارنة بعدد مقاطع الـ IP المتلقاة.

الجدول عدد 3: المؤشرات المعتمدة لقياس جودة خدمات الأنترنت ومنهجية قياسها

## 3.1.2. توزيع القياسات :

توزعت القياسات المنجزة على كافة الولايات كما هو مبين في الجدول التالي.

الولاية	العدد الجملي للقياسات	مجموع وقت القياسات (بالدقائق)
أريانة	7575	113625
تونس	البلفيدير	104685
	باردو	52155
بنزرت	6079	91185
بن عروس	3477	52155
منوبة	6079	91185
نابل	8043	120645
زغوان	7118	106770
القيروان	5625	84375
جندوبة	6422	96330
سوسة	7780	116700
باجة	5654	84810
المهدية	8112	121680
سليانة	7638	114570
المنستير	7686	115290
الكاف	6728	100920
قابس	6126	91890
سيدي بوزيد	6127	91905
مدنين	8287	124305
صفاقس	8878	133170
قبلي	7667	115005
قفصة	4172	62580
توزر	9457	141855
تطاوين	10435	156525
المجموع	165621	2484315

الجدول عدد 4: توزيع القياسات المنجزة لجودة خدمات الانترنت

## 4.1.2. النتائج:

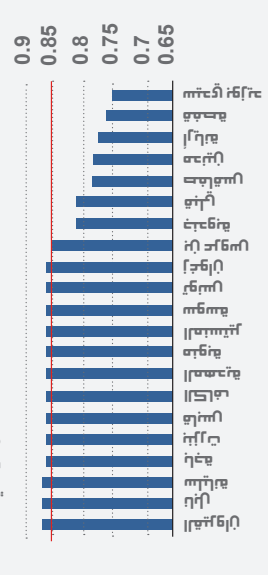
يستعرض هذا الجزء من التقرير بعض التفاصيل حول أهم نتائج القياسات الخاصة بالمستوى

الثاني للاشتراكات من فئة 2 Mbps حسب الولايات وحسب مزود الخدمة

## النتائج

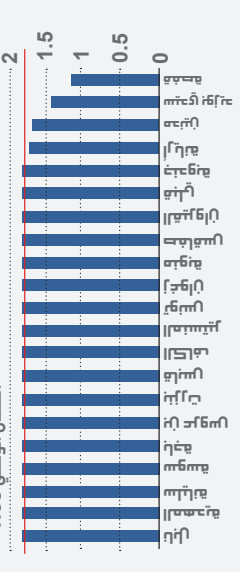
## المؤشر

المعدل الوطني 0.84



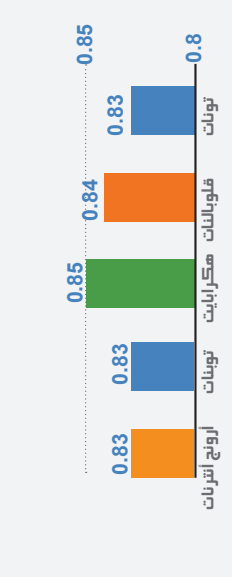
الرسم البياني عدد 11 : سعة التدفق باعتماد بروتوكول TCP عند الارسال بحساب الـ Mbps

المعدل الوطني 1.68



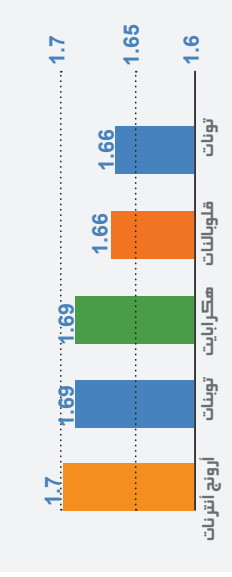
الرسم البياني عدد 9 : سعة التدفق باعتماد بروتوكول TCP عند الارسال بحساب الـ Mbps

0.9



الرسم البياني عدد 12 : المعدل الوطني لسعة التدفق باعتماد بروتوكول TCP عند الارسال بحساب الـ Mbps بالنسبة لكل مزود

1.75

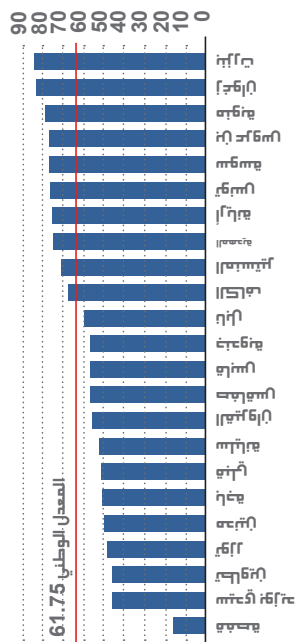


الرسم البياني عدد 10 : المعدل الوطني لسعة التدفق باعتماد بروتوكول TCP عندالتحميل بحساب الـ Mbps بالنسبة لكل مزود

1. سعة التدفق عند الارسال والتحميل باعتماد البروتوكول TCP

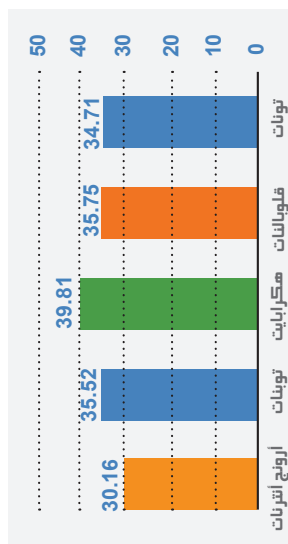
## المؤشر

## النتائج

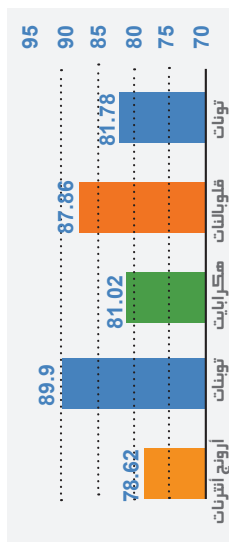


الرسم البياني عدد 13 : سرعة التدفق http بحساب kbps

## 2. سرعة التدفق http



الرسم البياني عدد 15 : سرعة التدفق http بالنسبة لكل مزود بحساب Kbps [بالنسبة للموزعات الدولية]



الرسم البياني عدد 14 : سرعة التدفق http بالنسبة لكل مزود بحساب Kbps [بالنسبة للموزعات الوطنية]





## 2.2. دراسة عروض التفصيل

تعزيزت سنة 2014 بتعديل الاطار الترتيبي العنظم لخدمات الاتصالات بالتفصيل من خلال تنقيح واتمام الأمر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 المتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ وذلك بمقتضى الأمر عدد 53 لسنة 2014 المؤرخ في 10 جانفي 2014.

وبعوجب هذا التنقيح، تم اقرار نظام التعديل للامتعائل القائم على مفهوم الهيمنة وتمكين الهيئة من القيام بدراسات لتحليل سوق الاتصالات بهدف تحديد الاسواق المرجعية وقائمة المشغلين المهيمين على تلك الاسواق وضبط التزاماتهم ومن ثمة ادخال التعديلات الضرورية لضمان المنافسة المشروعة على مستوى النفاذ والبيع بالجملة والتفصيل .

و كمرحلة انتقالية، أبقى الامر عدد 53 أحكام الفقرة الخامسة من النقطة أ من الفصل 3 من الامر عدد 3026 والقاضية بتوجيه نظير من وثيقة إشهار العرض التجاري للهيئة الوطنية للاتصالات للدراسة وابداء الرأي، سارية المفعول إلى تاريخ إصدار الهيئة لنتائج دراسة تحليل السوق.

وحرصا منها على حسن سير سوق الاتصالات وعلى أداء دورها في مراقبة العروض التجارية للمشغلين بالنجاعة المطلوبة، قامت الهيئة بدراسة لتحسين قرارها عدد 159 الصادر بتاريخ 20 ديسمبر 2012 المتعلق باعتماد المبادئ التوجيهية الخاصة بترويج عروض الخدمات بالتفصيل من قبل مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات في انتظار الشروع في الدراسة التحليلية لسوق الاتصالات.

وتتضمن هذه الدراسة ثلاث محاور أساسية:

- دراسة مقارنة دولية فيما يخص المراقبة المسبقة لعروض التفصيل لخدمات الاتصالات.
- وضع طريقة واضحة ومفصلة ومعللة لدراسة تعريفات العروض التجارية للمشغلين تتأسس على ما يلي:

- مستوى تعريفه الواجبة الدنيا لكل خدمة .
- مفعول العروض الترويجية على تعريفه الواجبة.
- المستوى الأدنى لمتوسط الدخل للدقيقة (ARPM) لكل خدمة.
- قواعد التفرقة بين التعريفات داخل وخارج الشبكة.
- العروض المجمعمة وقواعد احتساب التعريفات.
- قواعد قابلية العرض للمنافسة (اختبار مقص التعريفات، مجارة العرض)
- مشروع مبادئ توجيهية معلل يرتكز على طريقة دراسة العروض الترويجية و القواعد المنظمة للتفرقة بين التعريفات داخل و خارج الشبكة.

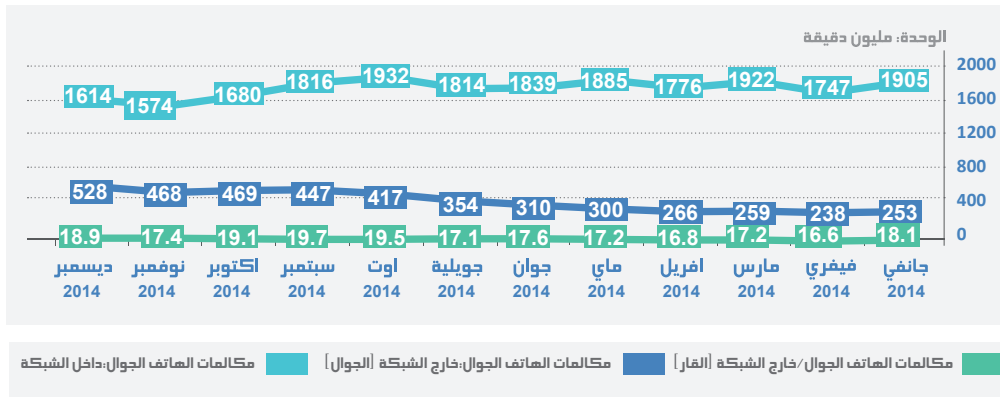
واستنادا على مخرجات هذه الدراسة ، أصدرت الهيئة قرارها عدد 54 المؤرخ في 11 جوان 2014 و المتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد التعريفات وإجراءات إبداء الرأي في العروض التجارية للتفصيل بالنسبة للعموم الذي تم بموجبه الغاء القرار 159 عدد العار ذكره .  
و يلخص الجدول أهم مقتضيات القرار الجديد :

-تسويق العروض الترويجية والامتيازات القارة لكل عرض والتحفيزات عند الدفع للعروض القارة نحو كل المشغلين دون تفرقة.	
-تحديد سقف للمكالمات غير المحدودة في شكل امتيازات بعمدة لا تزيد على ساعة في اليوم.	
-توحيد التعريفات نحو المشغلين المتنافسين	الطريقة المرجعية لتحديد تعريفات التفصيل للعروض التجارية
-التقليص تدريجيا في الهوة بين التعريفات داخل وخارج الشبكة وذلك على 4 مراحل ابتداء من 1 جويلية 2014	
-تحديد صيغة احتساب معدل الدخل للدقيقة بالنسبة لعروض الهاتف القار والجوال	
-تحديد مستوى التعريفه الأدنى لخدمة الانترنت عبر الهاتف الجوال.	
-تحديد سقف للعروض الجزافية اللامحدودة لخدمة الانترنت عبر الهاتف الجوال.	
- تحديد العناصر التي يقع أخذها بعين الاعتبار عند احتساب متوسط الدخل للخدمة.	
- وضع طريقة لاحتساب متوسط الدخل للخدمة وتفسير جميع عناصرها.	
- بيان المرجع الذي يقع أخذه بعين الاعتبار لمقارنته مع الدخل المتوسط.	آلية المصادقة على العروض
- بيان طريقة المصادقة على باقات العروض أو ما يسمى بالعروض المجمعمة.	

و رغم أن هذا القرار صدر بعد التشاور مع جميع المتدخلين الذين ساهموا في صياغة مقتضياته و بعد الأخذ بعين الاعتبار لمقترحاتهم، إلا أن المشغل أوريدو تونس قام في مناسبتين بالطعن فيه أمام المحكمة الادارية لايقاف تنفيذه و تم رفض مطلبه الأول و استجابت المحكمة الإدارية جزئيا لمطلبه الثاني رغم عدم إدلائه بمعطيات جديدة وجديّة تبرر مراجعة المحكمة لموقفها. وقد واصلت الهيئة تطبيق القرار في بقية أحكامه على العروض الجديدة باعتبار أن ايقاف التنفيذ شمل العروض المروجة قبل اصدار هذا القرار من مجال تطبيقه. ورغم ايقاف مفعوله جزئيا، إلا أنه كان للقرار 54 أثر إيجابيا على السوق حيث قام المشغلون بتسويق عروض بأسعار منخفضة نحو كل الشبكات وكذلك عروض تمنح امتيازات عند الشحن يمكن استعمالها لإجراء مكالمات نحو شبكات المنافسين وهو ما ساهم في كسر الحاجز الذي طالما جعل المشتركين رهيني شبكة واحدة والحد من ظاهرة النادي المصطنع. ويقدم الجدول الموالي فكرة عن هذه العروض.

اسم العرض التجاري	تاريخ التسويق
<b>أورونج تونس</b>	
40 مليم	2014/04/19
تهبل	2014/05/23
ادوخ	2014/04/19 2014/07/11
<b>اتصالات تونس</b>	
عليسة 300%	2014/06/17
300%	2014/07/17
40 مليم	2014/07/21
300% وليدها	2014/07/21
CSS 300%	2014/08/07
900%	2014/09/01
CSS 1000%	2014/09/18
Taraji 1000%	2014/10/01
1000% اتصالات تونس	2014/11/05
<b>أوريدو تونس</b>	
جنح	2014/06/18
42 مليم	2014/07/07

وقد شهدت المؤشرات المتعلقة بالحركة الهاتفية خارج الشبكة ارتفاعا ملحوظا ابتداء من شهر أبريل 2014 تاريخ انطلاق العروض بسعر 40 مليم و تدعم هذا الارتفاع انطلاقا من أشهر سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر تاريخ تسويق العروض المستندة على تحفيزات عند الشحن. و ساهم تسويق هذه العروض من التقليل في الاختلال في توازن الحركة الهاتفية ، فبعد أن كان حجم الحركة الهاتفية داخل الشبكات يوازي 7 أضعاف حجم الحركة الهاتفية خارج الشبكة خلال شهر جانفي 2014، تقلص هذا الاختلال في موفى نفس السنة ليصبح 3 أضعاف فقط وهو ما يتبين من خلال الرسم البياني الموالي.



### رسم بياني عدد 24: حجم المكالمات داخل الشبكة مقارنة بحجم المكالمات خارج الشبكة

وفيما يتعلق بعروض الأنترنات عبر الهاتف الجوال للجيل الثالث قامت الهيئة بموجب قرارها عدد 54 بتكريس المبدأ الذي دأبت على انتهاجه منذ اطلاق المشغلين لهذا النوع من العروض ألا وهو الحفاظ على قيمة هذه الخدمة في السوق من خلال :

- تحديد سقف العروض الجرافية الغير محدودة [ 25 GO في الشهر ]

- تحديد معدل دخل لـ GO بـ 2 دت دون احتساب الأداة.

من جهة أخرى، شهدت سوق الهاتف القار تنوعا من حيث العروض حيث قام كل من المشغلين الثلاثة بتسويق عروض الهاتف عبر بروتوكول الأنترنات VOIP وكذلك العروض القارة عبر التكنولوجيا الراديوية على غرار عروض "3G Box" و "TT Box" و "Fly Box". كما قام المشغلون بتسويق خدمة الهاتف عبر بروتوكول الأنترنات بواسطة الألياف البصرية التي ساهمت في تحسين مؤشرات خدمة الأنترنات القارة .

ويقدم الجدول الموالي فكرة عن إجمالي كل أصناف العروض التي قامت الهيئة بدراستها، سنة 2014 ومآلات القرارات الصادرة بشأنها .

المجموع	المكالمات		الانترنات عبر الجيل الثالث	الارساليات القصيرة	رأي الهيئة
	القار	الجوال			
247	54	159	34	0	الموافقة
51	8	32	10	1	الرفض

جدول عدد 5: إجمالي العروض التجارية لسنة 2014

## 3.2. التعهد التلقائي

تعزيزت سنة 2014، بإصدار أولى قرارات الهيئة في مادة التعهد التلقائي بعد تمكينها من هذه الصلاحية بموجب القانون عدد 01 لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 المنقح للفصل 67 من مجلة الاتصالات والذي خول للهيئة، على غرار الهيئات التعديلية الشبيهة في تونس و في بعض الدول الأخرى، إمكانية التعهد بالنظر في الممارسات المخلة بالأحكام التشريعية والترتيبية المنظمة لقطاع الاتصالات بناء على تقرير يعده المقرر العام وذلك حتى لا يبقى تدخل الهيئة في التصدي لمثل هذه الممارسات رهين تظلم المتداعين أمامها.

وقد مارست الهيئة في هذه القرارات صلاحياتها في اتخاذ العقوبات بعد الوقوف على إخلالات تهدد التوازن الاقتصادي لسوق الاتصالات وتميز القرار عدد 02 الصادر بتاريخ 7 ماي 2014، بتطبيق الهيئة لأول مرة منذ منحها هذه الصلاحية، للفقرة الثالثة من الفصل 74 من مجلة الاتصالات وذلك بتسليط عقوبة مالية على شركة "أوريدو تونس" بما يعادل 0.5% من رقم معاملاتها لسنة 2013 وذلك بعد معاينة مواصلة هذا المشغل الإخلال بقرارات الهيئة الصادرة في مادة العروض التجارية رغم سابقة توجبه أمر وتنبه إليه لوضع حد لهذه الممارسات.

ويقدم الجدول الموالي لمحة حول ملفي التعهد التلقائي عدد 01-دد و02-دد الصادر بشأنهما قرارات خلال سنة 2014.

عدد الملف	المآل	تاريخ القرار
التعهد التلقائي عدد 1 ضد كل من شركتي "أوريدو تونس" و "أورنج تونس" من أجل تسويق عروض تجارية مخالفة للصيغ والتراتب الجاري بها العمل.	-التنبية على "أورنج تونس" بوضع حد للممارسات المعقدة بالتراتب المنظمة للعروض التجارية - رفض الدعوى لاتصال القضاء في حق "أوريدو تونس".	13 فيفري 2014.
التعهد التلقائي عدد 2 ضد شركة "أوريدو تونس" من أجل تسويق عروض تجارية مخالفة للصيغ والتراتب الجاري بها العمل،	تخطة شركة "أوريدو تونس" في شخص ممثلها القانوني بمبلغ قدره خمسة ملايين وثلاثمائة وسبعة وخمسون ألفاً وأربعمائة وخمسة عشر ديناراً [5.357.415,000]، وهو ما يساوي 0.5 بالمائة من رقم معاملاتها لسنة 2012 المصادق عليه من طرف مراقب الحسابات وإلزامها باحترام قرار الهيئة عد15-دد المؤرخ في 14 أفريل 2011 المنقح بالقرار عد159-دد المؤرخ في 20 ديسمبر 2012 والمتعلق بالعباء التوجيهية المنظمة لعروض خدمات الاتصالات بالتفصيل.	7 ماي 2014.

جدول عدد 6: ملفات التعهد التلقائي لسنة 2014

### 3. في مجال فض النزاعات

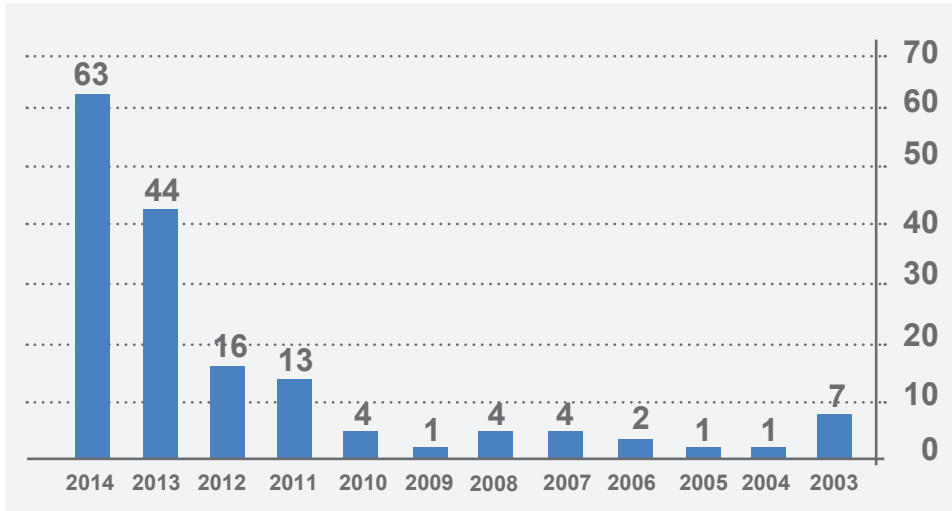
يعتبر فض النزاعات من أبرز المهام المنوطة بعهدة الهيئة الوطنية للاتصالات اعتباراً لما لهذه الصلاحية من دور هام في حل الخلافات التي تنشأ بين مسدي الخدمات الاتصالات و فض الاشكاليات التي قد تؤثر على السير العادي للمرفق العام للاتصالات . وقد شهدت هذه المهمة تطورا هاما خلال الثلاث سنوات الأخيرة اتسمت بارتفاع غير مسبوق لعدد القضايا المرفوعة من طرف المشغلين . وقبل التطرق إلى نشاط الهيئة في هذا المجال

خلال سنة 2014 باستعراض مبادئ فقه قضائها، يتناول هذا الجزء من التقرير بعض الإحصائيات المتعلقة بتطور النشاط القضائي للهيئة خلال هذه السنة.

### 1.3. بعض الإحصائيات حول النشاط القضائي للهيئة :

#### القضايا المرسمة:

تميزت سنة 2014 بارتفاع ملحوظ في عدد القضايا المرسمة، حيث توصلت كتابة الهيئة بـ63 قضية مقابل 44 قضية في سنة 2013 أي بنسبة تطور تقدر بـ43%.  
ويقدم الجدول الموالي بسطة عن تطور عدد القضايا المسجلة منذ سنة 2003.



الرسم البياني عدد 25 : تطور عدد القضايا المرسمة

وتجدر الملاحظة أنه فيما عدا قضيتين قدمتا من طرف منظمة الدفاع عن المستهلك، فإن بقية القضايا المسجلة خلال سنة 2014 تم رفعها من طرف مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات وعلى غرار السنتين المنقضيتين، إستأثرت العروض التجارية بالنصيب الأكبر من مواضيع تلك القضايا، حيث بلغ عددها 59 قضية من العدد الجملي للقضايا المسجلة خلال سنة 2014.

وتؤشر هذه الأرقام على تواصل ارتفاع نسق التنافس بين المشغلين الذي ولنن ترتب عنه تطور في العروض والخدمات الموجهة للحرفاء، إلا أنه شهد بروز معارسات غير مشروعة

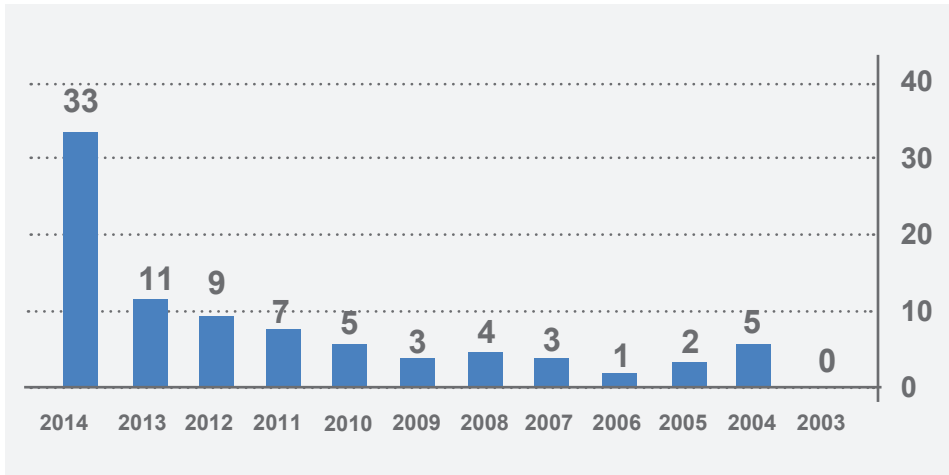
و عديد من الإخلالات بقرارات الهيئة التي كانت من بين الأسباب الرئيسية للتنازع بين المشغلين.

### القضايا المفصلة:

شهد عدد القضايا المفصلة خلال سنة 2014 ارتفاعا غير مسبوق وذلك بالتوازي مع ارتفاع القضايا المرسمة، حيث بتت الهيئة في 33 قضية أي ما يعادل ثلاث أضعاف القضايا المفصلة في سنة 2013 وبذلك يبلغ العدد الجملي للقضايا التي بتت فيها الهيئة منذ إحداثها 83 من إجمالي 159 قضية.

ويتراوح معدل الفصل في تلك القضايا بين الستّ والتسع الأشهر بداية من تاريخ نشرها.

ويوضح الرسم البياني العوالي تطور عدد القضايا المفصلة.



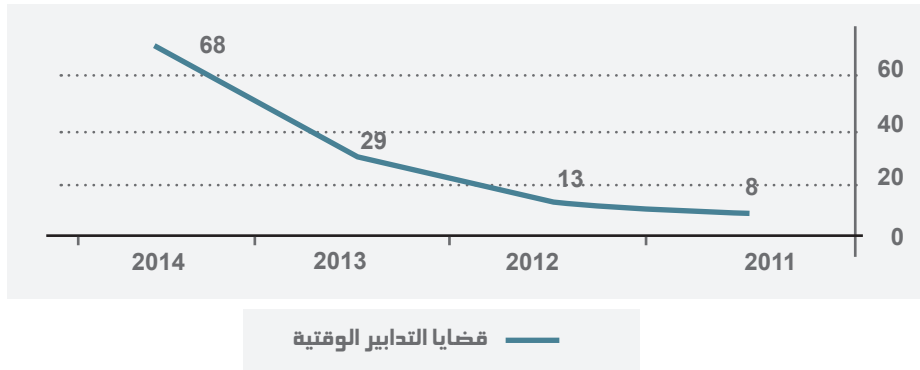
الرسم البياني عدد 26 : تطور عدد القضايا المفصلة

### التدابير الوقائية :

في إطار مهامها المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات والمتعلقة بالنظر في مطالب التدابير الوقائية المقدمة من طرف المتداعين أمام الهيئة، تلقت الهيئة الوطنية للاتصالات خلال سنة 2014، 68 مطالبا، مقابل 29 خلال سنة 2013.

وقد نظرت الهيئة خلال سنة 2014 في 64 مطالبا آل البت فيها إلى قبول 29 منها ورفض

بقية المطالب. ويبرز الرسم البياني التالي التطور الذي شهده عدد القضايا المسجلة في مادة التدابير الوقائية منذ سنة 2011 الى غاية موفى سنة 2014.



الرسم البياني عدد 27 : تطور عدد التدابير الوقائية

## 2.3. أهم مبادئ فقه قضاء الهيئة :

### القضية عـ57 عدد

#### الأطراف:

المدعية: "أورنج تونس"

المدعى عليها: "أوريدو تونس"

**موضوع الدعوى:** تظلم "أورنج تونس" من تمادي "أوريدو تونس" في انتهاك قواعد المنافسة المشروعة والأحكام التشريعية والترتيبية المنظمة لسوق الاتصالات من خلال تعمدتها ترويج عرض اشهاري جديد بمناسبة عيد ميلادها العاشر.

#### المصطلحات المفاتيح:

المنافسة المشروعة-المبادئ التوجيهية للعروض التجارية-تنشيط المنافسة في سوق الاتصالات-عرض اشهاري-مناسبات خاصة

#### الاشكاليات القانونية:

1. هل يمنع التقيد بالضوابط المنصوص عليها بالمبادئ التوجيهية الهيئة من منح استثناءات لفائدة مشغل لترويج عروض اشهارية لها علاقة بمناسبة خاصة أو بحدث هام؟

2. هل أن الهيئة ملزمة بتعميم هذه الاستثناءات على المشغلين الآخرين؟

### 3. هل يمكن مراجعة قرارات الهيئة الصادرة في مادة العروض التجارية؟

#### المبادئ:

- التقيد بالضوابط المنصوص عليها بالمبادئ التوجيهية للعروض التجارية لا يمنع الهيئة من اسناد استثناءات للمشغلين تمنحهم بموجبها فرصة لترويج عروض اشهارية أو تحفيزية تكون في الغالب مرتبطة بمناسبة ذات أهمية خاصة أو بحدث غير اعتيادي وذلك شرط الالتزام بالضوابط التي تقررها الهيئة.
- تندرج هذه الاستثناءات في اطار تشجيع المشغلين وتمكينهم من تلبية تطلعات حرفانهم وتنشيط المنافسة في السوق الا أن الهيئة تبقى ملزمة عند تطبيقها لهذا الاستثناء، لفائدة مشغل معين بسحبه على المشغلين الآخرين وذلك احتراماً لمبدأ المساواة وعدم التمييز في المعاملة بين مختلف المتدخلين.
- لنن لا ترى الهيئة مانعا في مراجعة قراراتها الصادرة في مادة العروض التجارية فإن هذه المراجعة لا يمكن أن تنطبق على العروض الوقتية ذات الطابع الاستثنائي باعتبار أن عامل محدودية مدة تسويقها يحول دون اعادة تقييم العرض ودراسته واتخاذ قرار في مراجعته.

#### مآل القضية:

عدم سماع الدعوى.

## القضية ع63-دد

### الأطراف:

المدعية: "أوريدو تونس"

المدعى عليها: "اتصالات تونس"

**موضوع الدعوى:** تظلم "أوريدو تونس" من الممارسات اللامشروعة التي أقدمت عليها "اتصالات تونس" والتمثلة في تطبيق سياسة الضغط على الهامش على مستوى تعريفات الجملة لخدمات النفاذ للأنترنات ذات السعة العالية والهاتف القار والتقسيم الكلي والجزئي للحلقة المحلية الأمر الذي حال دون دخولها الى أسواق التفصيل المتصلة بالخدمات المذكورة.

### المصطلحات المفاتيح:

الممارسات اللامشروعة- تعريفات الجملة-تعريفات التفصيل –مراجعة قرار الهيئة

### الاشكالية القانونية:

هل يجوز التظلم أمام الهيئة لمراجعة تعريفات الجملة لخدمات النفاذ الى الأنترنات ذات السعة العالية والهاتف القار والتقسيم الكلي والجزئي للحلقة المحلية والتي سبق أن صادقت عليها الهيئة في اطار ممارستها لدورها التعديلي؟

### المبادئ:

- طالما كانت التعريفات المتنازع فيها محل مصادقة من طرف الهيئة بموجب قرارات تعديلية، فإن المطالبة بإعادة النظر في تلك القرارات من غير من أوكل اليه تلك المهمة وهي المحكمة الادارية يتناقض وأحكام الفصل 75 مكرر من مجلة الاتصالات.
- إثارة مسألة مراجعة تعريفات الجملة موضوع التظلم داخل إطار الوظيفة القضائية للهيئة لم يكن في طريقه وكان من الأجدى بالمدعية المطالبة بتدخل الهيئة في اطار دورها التنظيمي.

### مآل القضية:

رفض الدعوى لعدم الاختصاص.

## القضية 66-د

الأطراف:

المدعية: "اتصالات تونس"

المدعى عليها: "أوريدو تونس"

**موضوع الدعوى:** تظلم "اتصالات تونس" من تولي "أوريدو تونس" تسويق عرضها الترويجي 100% bonus الذي يخول لمشاركيها بخدمة الهاتف الجوال المسبق الدفع مضاعفة أرصدهم عن كل عملية شحن بقيمة 5 دینارات فأكثر.

**المصطلحات المفاتيح:**

عرض ترويجي- خدمة الهاتف الجوال المسبق الدفع- ممارسات مخلة بالمنافسة - أمر سابقة التعهد

**الاشكالية القانونية:**

هل يمكن اعتبار أمر صادر عن الهيئة في مادة العقوبات نافذا بخصوص ممارسات لا مشروعة تم معابنتها في إطار نزاع معروض على الهيئة؟ وكيف ذلك؟

**العباء:**

- طالما وقعت الممارسات المخلة بالتراتب المنظمة للعروض التجارية في تاريخ سابق لصدور الأمر وتعلق موضوع الأمر بنفس صنف هذه الممارسات، فإنه أصبح مستوعبا لها ونافذا بشأنها.

**مآل القضية:**

- اعتبار الأمر الصادر بتاريخ 20 سبتمبر 2013 نافذا بخصوص الممارسات اللامشروعة والمتعلقة بالعرض التجاري موضوع النزاع.

## 3.3. الطعن في قرارات الهيئة

تميزت سنة 2014 بارتفاع عدد الطعون التي استهدفت القرارات التعديلية للهيئة وتلك الصادرة في مادة التدابير الوقتية التي بلغت 28 طعنا موزعة بين 9 مرفوعة أمام محكمة الإستئناف و 19 أمام المحكمة الإدارية في مادة تجاوز السلطة.

ورغم تدخل المشرع بموجب القانون عـ10ـد لسنة 2013 المؤرخ في 12 أبريل 2013 المنقح لمجلة الاتصالات، لتوضيح طرق الطعن في قرارات الهيئة والفصل بين اختصاصي محكمة الاستئناف والمحكمة الإدارية في هذا الإطار، إلا أن العديد من القرارات استهدفت بطعون ثنائية أمام المحكمتين المذكورتين في نفس الوقت وهو ما يعكس تعسف بعض المشغلين في ممارسة حقوقهم في التقاضي قصد تعطيل قرارات الهيئة. ويقدم هذا الجزء فكرة عامة حول القضايا المرفوعة أمام المحكمة الإدارية ومحكمة الإستهئناف.

### الطعون أمام المحكمة الإدارية

بلغ إجمالي القضايا المرفوعة من طرف المشغلين أمام المحكمة الإدارية خلال سنة 2014، 19 موزعة بين 9 قضايا في مادة إيقاف التنفيذ و 10 قضايا في مادة الإلغاء وقد آل البت في مطالب إيقاف التنفيذ، إلى قبول 4 منها ورفض 6 مطالب.

أما في مادة الإلغاء، من أجل تجاوز السلطة، فإن كل الطعون الموجهة ضد قرارات الهيئة خلال سنة 2014، لا تزال على بساط النشر.

### الطعون أمام محكمة الاستئناف:

بلغ عدد القضايا المرفوعة امام محكمة الاستئناف ضد الهيئة خلال سنة 2014، 9 قضايا تعلق 6 منها بالطعن في قرارات صادرة في مادة التدابير الوقائية وهي لا تزال على بساط النشر.

## 4. في المجال الاستشاري

توزع النشاط الاستشاري للهيئة بين إبداء الرأي في بعض المواضيع التي طرحت عليها من طرف الوزارة المكلفة بالاتصالات وبين تقديم الآراء الفنية في بعض القضايا المنشورة أمام مجلس المنافسة بخصوص مسائل تعديلية تتعلق بقطاع الاتصالات .

### 1.4. إبداء الرأي في الملفات المعروضة من طرف الوزارة المكلفة بالاتصالات :

مثل مشروع الأمر المتعلق بضبط شروط وإجراءات إسناد ترخيص لممارسة نشاط مزود

خدمات الأنترنت الذي صدر في موفى سنة 2014 أهم الملفات التي عرضت على الهيئة من طرف الوزارة والتي أبدت في شأنها رأيها خلال سنة 2014 .  
كما أمدت الهيئة الوزارة المكلفة بالاتصالات برأيها في الملف المتعلق باعتزام وزارة التربية تركيز أجهزة تشويش بمراكز الامتحانات الوطنية لتفادي الغش الإلكتروني.

## 2.4. إبداء الرأي في الملفات المعروضة من طرف مجلس المنافسة

طبقا لمقتضيات الفصل 11 من القانون عدد 60 المؤرخ في 18 جويلية 2005 المنقح والمتمم للقانون عدد 64 المؤرخ في 29 جويلية 1991 المتعلق بالمنافسة والأسعار، توصلت الهيئة من طرف مجلس المنافسة في سنة 2014 بثلاث مطالب لإبداء الرأي في قضايا منشورة أمامه، يلخصها الجدول العوالي:

القضية	تاريخ إبداء الرأي
القضية عدد 141350 المرفوعة من طرف "اتصالات تونس" ضد "أوريدو تونس"	21 فيفري 2014
القضية الاستعجالية عدد 143031 والمتعلقة بطلب معطيات حول المزود "صوماتال".	9 جويلية 2014
القضية عدد 141365 المرفوعة من طرف شركة "أورنج تونس" ضد شركتي "صوماتال" و "أوريدو تونس".	29 أوت 2014

جدول عدد 7 : الملفات المعروضة على الهيئة من طرف مجلس المنافسة

## 5. في مجال التعاون الدولي

واصلت الهيئة الوطنية للاتصالات السعي إلى تدعيم إشعاعها دوليا وتعزيز علاقاتها مع نظيراتها و مع المنظمات الدولية الناشطة مجال تنظيم الاتصالات حيث شهد نشاطها على مستوى التعاون الدولي تطورا هاما على مدى سنة 2014. ويبرز ذلك خاصة من خلال مشاركة إدارتها في أهم المحافل الدولية في مجال تنظيم الاتصالات على المستوى الإقليمي و العالمي وأهمها :

- المنتدى العالمي لمنظمي قطاع الاتصالات GSR بالمنامة، البحرين من 3 إلى 5 جوان.

- منتدى المفوضين بالاتحاد الدولي للاتصالات لسنة 2014، بوسان، كوريا الجنوبية في الفترة الممتدة من 20 أكتوبر الى 7 نوفمبر.
- اجتماع الفريق الإقليمي العربي للجنة الدراسية الثالثة للاتحاد الدولي للاتصالات، في الفترة من 26 إلى 30 ماي و كذلك الاجتماع التحضيري ، يومي 24 و 25 ماي .
- المنتدى الإقليمي الثاني للمحتوى الرقمي العربي، المنظم من طرف المكتب الإقليمي العربي، بمصر يومي 6 و 7 نوفمبر.
- ورشة العمل حول تنظيم خدمة النطاق العريض بالأردن، يومي 16 و 17 جوان.
- الاجتماع السنوي الثاني عشر للشبكة العربية لهيئات تنظيم قطاع الاتصالات ، الذي انعقد بسلطنة عمان يومي 29 و 30 أبريل و 1 ماي.
- الاجتماع الثاني عشر للشبكة الفرنكفونية لمنظمي قطاع الاتصالات FRATEL والذي انعقد بعراكش، يومي 30 سبتمبر و 1 أكتوبر حول ”كيفية التصرف في الترددات للاستجابة لاحتياجات الغد في قطاع الاتصالات“.
- الاجتماع العالمي الخمسون للآيكان ICANN، بلندن، من 21 إلى 26 جوان.
- ورشة العمل حول تنظيم قطاع الطاقة، المنظمة من طرف الوكالة الألمانية للتعاون الدولي والتنمية، في الفترة من 30 نوفمبر إلى 6 ديسمبر.
- أشغال فريق العمل العربي لبلدان الشرق الأوسط والدول المنظمة لها حول حوكمة الانترنت، بكوريا الجنوبية من 1 إلى 6 سبتمبر.
- الاجتماع الثالث للمنتدى العربي لحوكمة الانترنت، بلبنان من 25 إلى 27 نوفمبر.
- أشغال فريق العمل العربي للشرق الأوسط حول حوكمة الانترنت بالكويت من 25 إلى 29 ماي.
- فريق العمل الحكومي للأفريقيك AFGWG بجزر العوريس من 22 إلى 28 نوفمبر.

## 1.5. التعاون الثنائي

في اطار تعزيز علاقات التعاون مع تظيراتها، وقّعت الهيئة الوطنية للاتصالات في 23

أفريل بنواق الشط، اتفاقية تعاون ثنائية مع هيئة تنظيم الاتصالات الموريتانية. وبدأ العمل بهذه الاتفاقية التي تهدف إلى دعم التعاون و تبادل الخبرات بين الهيئتين من خلال استضافة وفدين من هيئة تنظيم الاتصالات الموريتانية للنظر في مختلف المجالات ذات البعد المشترك، في الفترة من 11 إلى 13 جوان، ووفد يتضمّن رئيس هيئة تنظيم الاتصالات الموريتانية، من 11 إلى 14 أوت.

- كما فعّلت الهيئة الوطنية للاتصالات اتفاقية التعاون التي تجمعها بهيئة تنظيم الاتصالات بتركيا في عدّة مناسبات نذكر منها:
- مشاركة وفد من الهيئة في مهمة دراسية يومي 3 و 4 فيفري بهيئة تنظيم قطاع الاتصالات بتركيا.
- استضافة خبير في إطار دراسة تحليل السوق، من 24 إلى 26 نوفمبر.
- المشاركة في ندوة حول تنظيم الاتصالات الالكترونية من 16 إلى 20 جوان بإسطنبول
- المشاركة في المنتدى العالمي التاسع لمنظمي قطاع الاتصالات الالكترونية بإسطنبول، يومي 29 و30 ماي.

من جهة أخرى تميزت سنة 2014 بامضاء الهيئة الوطنية للاتصالات في نوفمبر 2014 على العقد النهائي لانطلاق مشروع التوأمة بين تونس و الدول الثلاث الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ( ايطاليا و إسبانيا و فرنسا) تحت إشراف وزارة التنمية و التعاون الدولي. و يدخل هذا البرنامج المعمول من طرف الاتحاد الأوروبي بميزانية قدرها 1.200.000 يورو حيز التنفيذ في جانفي 2015 وبتواصل على مدى 24 شهر .

كما استقبلت الهيئة وفود قصد التعرّف على تجربتها في مجال تنظيم الاتصالات و مختلف أنشطتها من:

- هيئة تنظيم الاتصالات باليمن، يوم 16 جوان.
- هيئة تنظيم الاتصالات بساحل العاج، من 30 سبتمبر إلى 2 أكتوبر،
- هيئة تنظيم الاتصالات بالبنين، يوم 27 نوفمبر .

## 2.5. التظاهرات التي نظمتها الهيئة:

نظمت الهيئة الوطنية للاتصالات العديد من التظاهرات وورشات العمل التي تعنى بمجال تنظيم قطاع الاتصالات ومن أهمها :

- ورشة العمل حول "مقترح إستراتيجية النطاق العريض العالي و العالي جدا" يوم 18 فيفري 2014 بالتعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكنولوجيا المعلومات والاتصال و البنك الدولي

- ندوة تحت شعار "احترموا حقوقنا في مجال الهاتف"، يوم 18 مارس بالتعاون مع المعهد الوطني للاستهلاك في اليوم العالمي لحقوق المستهلك، و قدمت إدارات الهيئة عدّة مداخلات حول دور الهيئة في حماية المستهلك وكذلك نشاطها في مراقبة جودة خدمة خدمات الاتصالات و شفافية العروض المقدمة له من طرف المشغلين.

- ندوة صحفية حول دور الهيئة في تنظيم قطاع الاتصالات وحماية حقوق المستهلك. بتاريخ 11 جوان 2014.

وقد كانت الهياكل والجمعيات التي تعنى بالدفاع عن حقوق المستهلك من أهم الحاضرين في هذه الندوة بالإضافة إلى عدد من الصحفيين من مختلف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة.

وتأتي هذه الندوة في إطار الحملة الإعلامية التي تقوم بها الهيئة الوطنية للاتصالات لتسليط الضوء على دورها في تنظيم القطاع والدفاع عن حقوق المستهلك وللإعلان عن الإجراءات الجديدة التي اتخذتها في هذا الإطار والتي تهتم القطاع بصفة عامة والمستهلك.

- ورشة عمل حول تقاسم البنية التحتية من الألياف البصرية يوم 22 سبتمبر 2014 ضمن الأشغال الموازية لفعاليات الدورة الثامنة للمنتدى تكنولوجيا المعلومات والاتصال للجميع لسنة 2014 والذي انعقد من 22 إلى 25 سبتمبر 2014 بياسمين الحمامات تحت شعار "الاقتصاد الرقمي والإدارة الإلكترونية نحو فرص رقمية جديدة".

وقد كان الهدف الرئيسي لهذه الورشة استعراض ومناقشة أبرز التجارب الدولية الناجحة

في مجال الاستعمال المشترك للبنية التحتية بالإضافة إلى دراسة العوائق والتحديات التي تواجه استغلال وتقاسم البنية التحتية والعمل على بلورة خطة عمل وطنية في هذا المجال بمساهمة جميع الأطراف المعنية.

## 6. في مجال الدراسات

سعيًا منها إلى تطوير النفاذ إلى السعة العالية والعالية جدًا عبر التكنولوجيات الجواله، أنجزت الهيئة الوطنية للاتصالات خلال سنة 2014 دراسة تتعلق بتقنية الـ WiFi Outdoor [Wifi Outdoor] تناولت جميع الجوانب التقنية والاقتصادية والتنظيمية لهذه التقنية. وقد تمثلت أهداف هذه الدراسة في تقديم مقترحات للجهات المعنية تتعلق بمدى إمكانية إتاحة استعمال هذه التقنية فضلًا عن إبراز جوانبها التقنية والترتيبية الواجب التطرق إليها ومعالجتها قبل السماح باستعمالها.

وقد أبرزت الدراسة أهمية تقنية الـ WiFi خارج المباني ومزاياها المتمثلة خاصة في الترفيه في طاقة استيعاب الشبكات الجواله من خلال تحمل جزء من الحركة و توسيع تغطية الشبكات الجواله خاصة في المناطق التي يصعب فيها تركيز محطات للشبكات الجواله وتم تدعيم هذه الفكرة بأرقام تشير إلى أن عدد نقاط النفاذ العمومية إلى شبكة الـ WiFi سيرتفع ليصل إلى حدود 5.8 مليون نقطة نفاذ مع نهاية سنة 2015.

كما تطرقت الدراسة في جزء آخر إلى الجانب المتعلق بالترددات الخاصة بهذه التقنية مبرزة أن عددا هاما من البلدان خصت مجالًا من الترددات ضمن مخططاتها الوطنية لتقنية الـ WiFi خارج المباني وهو ما لا يمكن تجسيده على الصعيد الوطني نظرا لأن الترددات مخصصة لاستعمالات أخرى. أما بالنسبة للجانب الاقتصادي، فقد أكدت الدراسة على أن تركيز شبكة الـ WiFi خارج المباني يعد ذا تكاليف منخفضة مقارنة بالشبكات الجواله من الجيلين الثالث والرابع.

وقد خلصت الدراسة إلى جملة من التوصيات يتمثل أهمها فيما يلي:

-السماح باستعمال تقنية الـ WiFi خارج المباني وتحديد الشروط التقنية الواجب التقيد بها في حالة استخدامها.

-الشروع في مراجعة المخطط الوطني للترددات قصد توفير مجال من الترددات لتوفير الويفي خارج المباني ضمن النطاق المخصص لذلك.

وقد تم توجيه هذه الدراسة إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكنولوجيا المعلومات للاتصال قصد النظر في المقترحات المقدمة.

## الباب الثالث

### سوق الاتصالات في تونس

## تمهيد

شهدت سنة 2014 تطورا هاما في عدد اشتراكات الأنترنت الذي ارتفع بـ1.8 مليون اشتراك ، ليصل إلى 5.7 مليون موفى السنة أي بنسبة نمو بلغت 46.8%.

ويفسر هذا التطور بار تفاع عدد الاشتراكات في خدمات الأنترنت عبر الهاتف الجوال بـ1.6 مليون اشتراك مقارنة بالسنة الماضية.

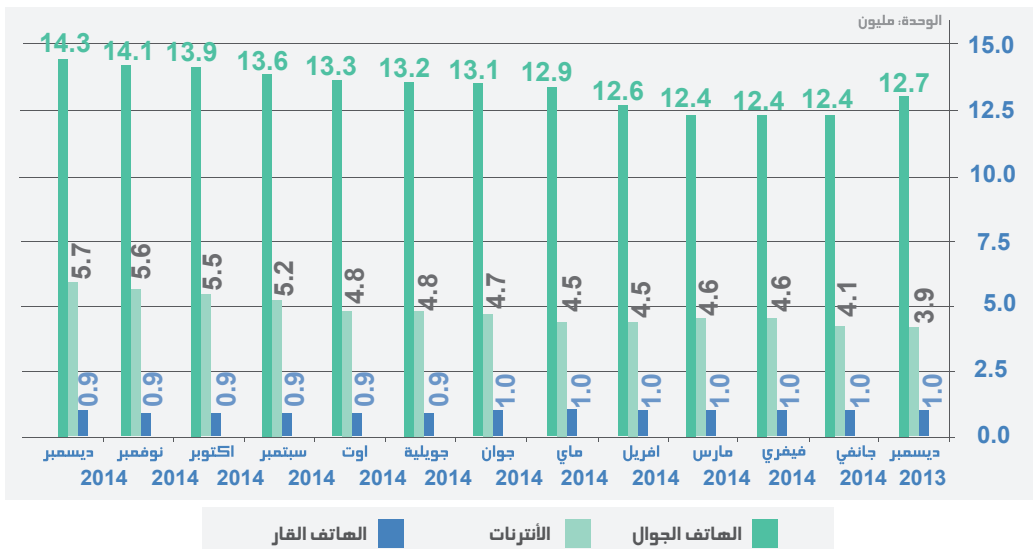
كما عرفت سوق الهاتف الجوال انتعاشة هذه السنة مقارنة بالسنة الماضية بعدما شهدت تراجعا طفيفا في عدد الاشتراكات. وسجلت هذه السوق ارتفاعا في عدد الاشتراكات بـ1.6 مليون اشتراك إضافي خلال سنة 2014 محققة بذلك نسبة نمو سنوي بـ12.4%.

في المقابل، وعلى غرار السنوات الماضية، شهدت سوق الهاتف القار انخفاضا في العدد الجملي للاشتراكات بـ74 ألف اشتراك مسجلة تراجعا بنسبة بـ7.2%.

وقد تميزت سنة 2014 بتسجيل المشغل «أورونج تونس» لأعلى نسبة تطور في العدد الجملي للاشتراكات في جميع الخدمات مقارنة بالمشغلين الآخرين حيث ارتفع اجمالي اشتراكاته بـ1.9 مليون اشتراك في سنة واحدة أي بنسبة نمو تقدر بـ58.6% متجاوزا بذلك ما حققه منافسيه مجتمعين.

ويبين الرسم الموالي تطور عدد اشتراكات الهاتف القار والهاتف الجوال والأنترنت خلال السنة الماضية.

السنة الماضية.

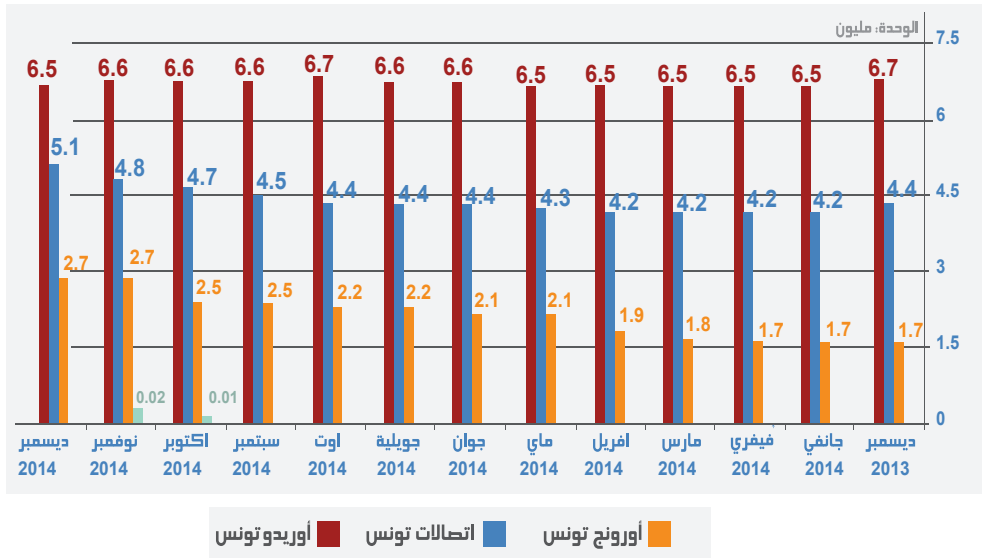


الرسم البياني عدد 25: تطور عدد اشتراكات الهاتف القار والهاتف الجوال والأنترنت

## 1.الهاتف الجوال

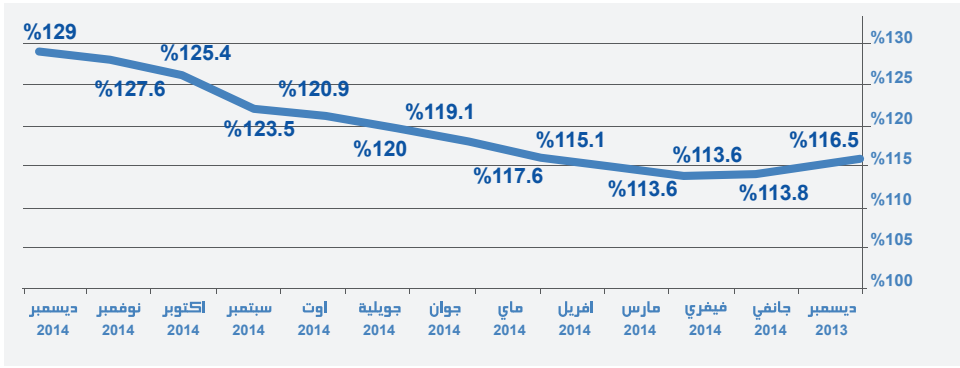
سجل عدد الاشتراكات في خدمات الهاتف الجوال خلال سنة 2014 ارتفاعا ملحوظا ليصل إلى 14.3 مليون اشتراك في موفى السنة وقد ساهم المشغل "أورونج تونس" في هذا الارتفاع معززا عدد اشتراكاته بمليون اشتراك إضافي خلال سنة واحدة [منها 252 ألف اشتراك في شهر سبتمبر]، محققا بذلك نسبة نمو تقدر بـ63.6%. وساهم كذلك المشغل التاريخي "اتصالات تونس" بنسبة أقل في تطور هذه السوق حيث ارتفع عدد اشتراكاته بـ696 ألف اشتراك خلال نفس الفترة أي بنسبة نمو تعادل 16.0% وذلك بالرغم من تراجع اشتراكاته بـ200 ألف اشتراك خلال الثلاثة الأولى.

كما سجل نصيب المشغل "أوريدو تونس" تراجعا في عدد الاشتراكات في الهاتف الجوال بـ173 ألف اشتراك إلا أن هذا التراجع لم يؤثر على وضعيته إذ واصل هذا المشغل تصدره لهذه السوق من حيث عدد الاشتراكات، و يبين الرسم الموالي تطور عدد اشتراكات الهاتف الجوال بالنسبة للمشغلين الثلاثة .



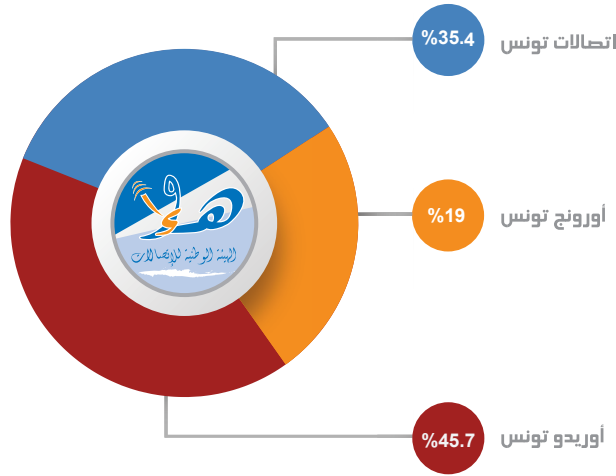
### الرسم البياني عدد 26: تطور عدد اشتراكات الهاتف الجوال حسب المشغل

وفي ظل هذه التطورات، شهدت نسبة كثافة الهاتف الجوال ارتفاعا هاما بنسبة 12.5% خلال سنة 2014 لتبلغ 129.0% في موفى سنة 2014 كما هو مبين في الرسم الموالي. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المؤشر لا يعثل حقيقة نسبة الكثافة نظرا لأن فئة كبيرة من مستعملي خدمات الهاتف الجوال تمتلك أكثر من شريحة.



الرسم البياني عدد 27: تطور نسبة كثافة الهاتف الجوال

أما بالنسبة لحصص المشغلين من العدد الجملي للاشتراكات، فقد خسر المشغل ”أوريدو تونس“ 7.0% من حصته خلال سنة 2014 و حافظ رغم ذلك على صدارة الترتيب بنسبة 45.7% للسنة السادسة على التوالي. وتمكن المشغل ”أورونج تونس“ خلال نفس الفترة من تعزيز حصته بـ 5.9% إضافية مقارنة بسنة 2013. أما ”اتصالات تونس“ فقد تمكنت من الاقتراب أكثر من المشغل ”أوريدو تونس“ مقلصة الفارق بينهما إلى 10.3% فقط إذ بلغت حصتها 35.4% أواخر سنة 2014 كما يبين الرسم الموالي.



الرسم البياني عدد 28: حصة كل مشغل من العدد الجملي للاشتراكات الهاتف الجوال موفى 2014

وفي ظل هذه الوضعية، انتقلت المنافسة بين المشغلين إلى التخفيض في أسعار المكالمات وتنويع العروض واثرائها و تقديم عروض موسمية تتيح مجانية استعمال عديد الخدمات، وذلك لتلبية تطلعات الحرفاء أو لإستقطاب حرفاء جدد، مما أدى إلى ارتفاع حجم حركة

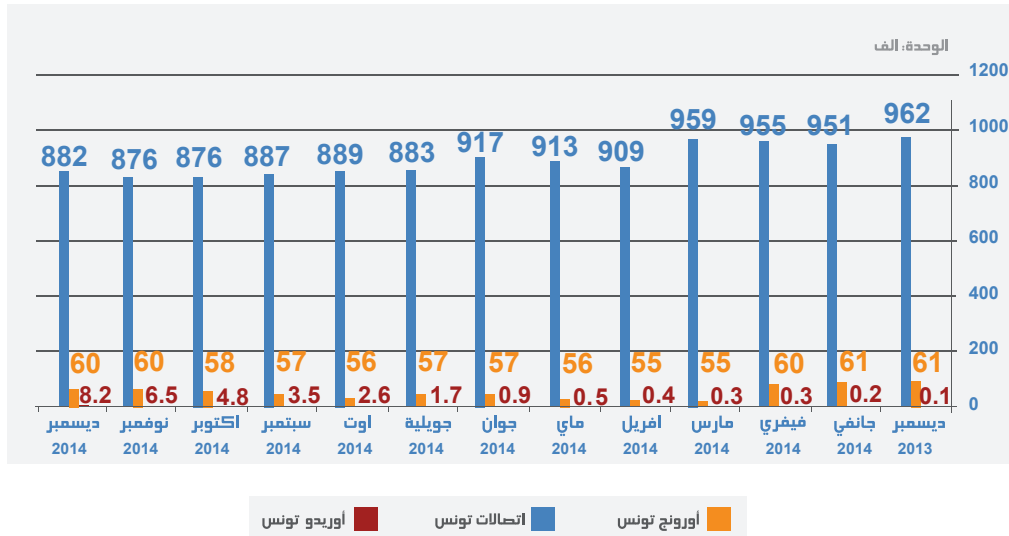
المكالمات الوطنية بـ11.3% خلال سنة 2014 مقارنة بسنة 2013. واستأثرت المكالمات تجاه شبكات الهاتف الجوال الأخرى بأكبر نسبة تطور إذ ناهزت الـ61.6%، ورغم ذلك فإن حجم المكالمات خارج الشبكة لم يتجاوز 17.4% من إجمالي المكالمات الوطنية، في حين لا تزال المكالمات داخل الشبكة تمثل نسبة 82.6% رغم ما شهدته من تراجع خلال الثلاثية الأخيرة لسنة 2014.

## 2. الهاتف القار

على غرار السنوات المنقضية، شهدت سوق الهاتف القار ترجعا طفيفا في عدد الاشتراكات بـ74 ألف اشتراك أي بنسبة 7.2%. ويعزى ذلك أساسا إلى تراجع عدد الإشتراكات لدى "إتصالات تونس" التي تقلصت بـ81 ألف اشتراك خلال سنة 2014.

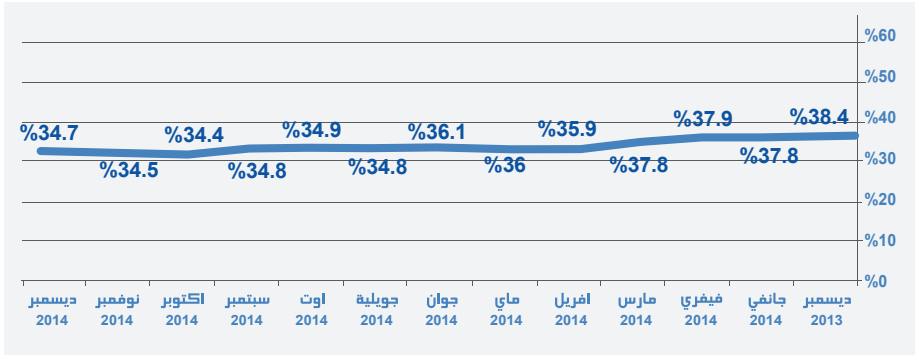
وفي انتظار تقسيم الحلقة المحلية لشبكة المشغل التاريخي تمكن المشغل "أوريدو تونس" من بلوغ أكثر من 8 آلاف اشتراك للهاتف القار أواخر سنة 2014 من خلال تقديمه لعروض تعتمد على تكنولوجيا الهاتف الجوال، في حين شهد نصيب المشغل "أورونج تونس" تقلصا على مستوى عدد اشتراكاته في الهاتف القار بألفي اشتراك خلال نفس الفترة مسجلا نسبة تراجع بـ3.1%.

ويبين الرسم الموالي تطور عدد اشتراكات الهاتف القار.



الرسم البياني عدد 29: تطور عدد اشتراكات الهاتف القار حسب المشغل

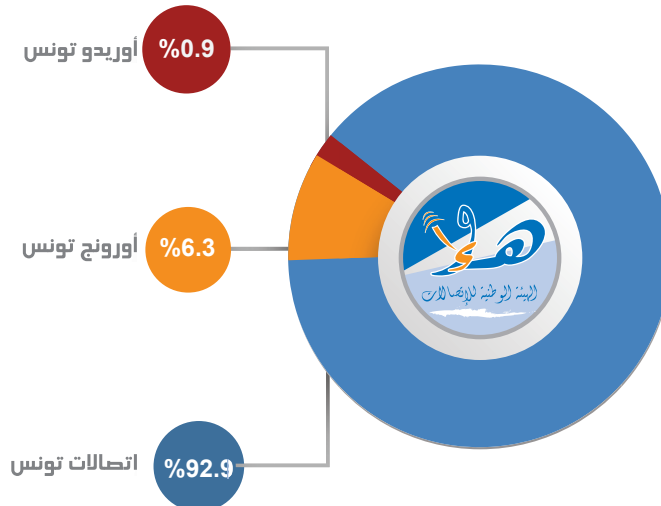
وكان لهذه النتائج انعكاس مباشر على نسبة كثافة الهاتف القار التي تقلصت بـ 3.7% لتبلغ 34.7 % أواخر السنة كما يتضح من الرسم الموالي:



### الرسم البياني عدد 30: تطور نسبة كثافة الهاتف القار

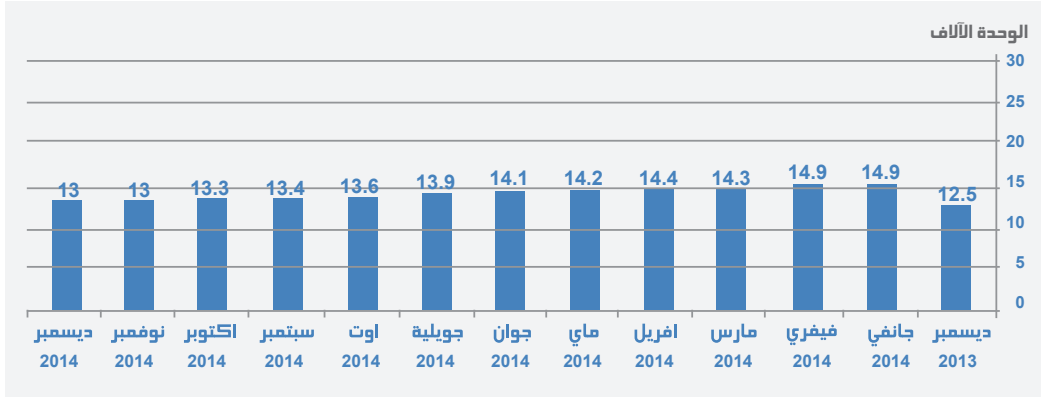
و تمكن المشغل ”أوريدو تونس“ من تعزيز حصته بـ 0.9 % إضافية من العدد الجملي للاشتراكات، فيما تراجعت حصة ”اتصالات تونس“ بـ 1.1% خلال سنة 2014، محافظة رغم ذلك على الصدارة في سوق الهاتف القار بنسبة 92.9%.

أما المشغل ”أورونج تونس“ فبالرغم من التراجع الطفيف لعدد اشتراكاته في الهاتف القار، إلا أنه تمكن من الاحتفاظ بحصة السنة الفارطة مع تدعيمها بـ 0.3% إضافية لتصل إلى 6.3% أواخر ديسمبر 2014. ويبين الرسم العوالي توزيع الحصص بين المشغلين موفى سنة 2014.



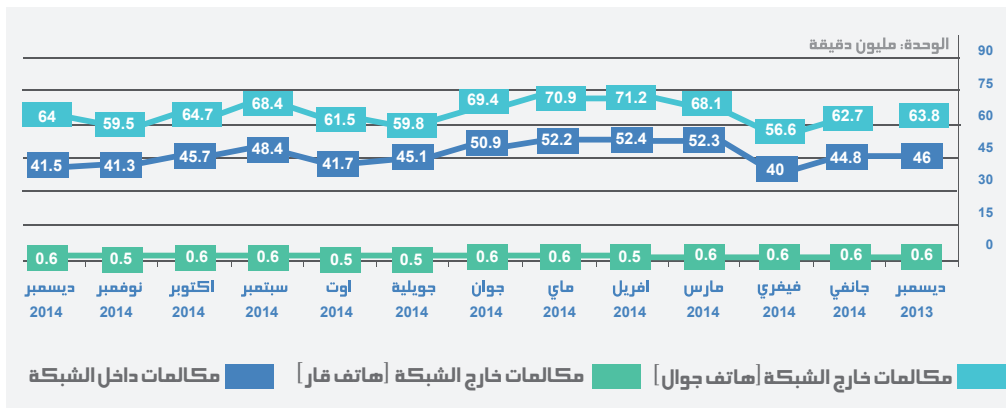
الرسم البياني عدد 31: حصة كل مشغل من العدد الجملي للاشتراكات الهاتف القار إلى موفى 2014

وخلافا للسنوات الفارطة شهد عدد التاكسيفونات ارتفاعا بـ473 تاكسيفون إضافي في موفى سنة 2014 مقارنة بآخر سنة 2013 مثلما يتبين من الرسم البياني الموالي.



الرسم البياني عدد 32: تطور عدد التاكسيفونات

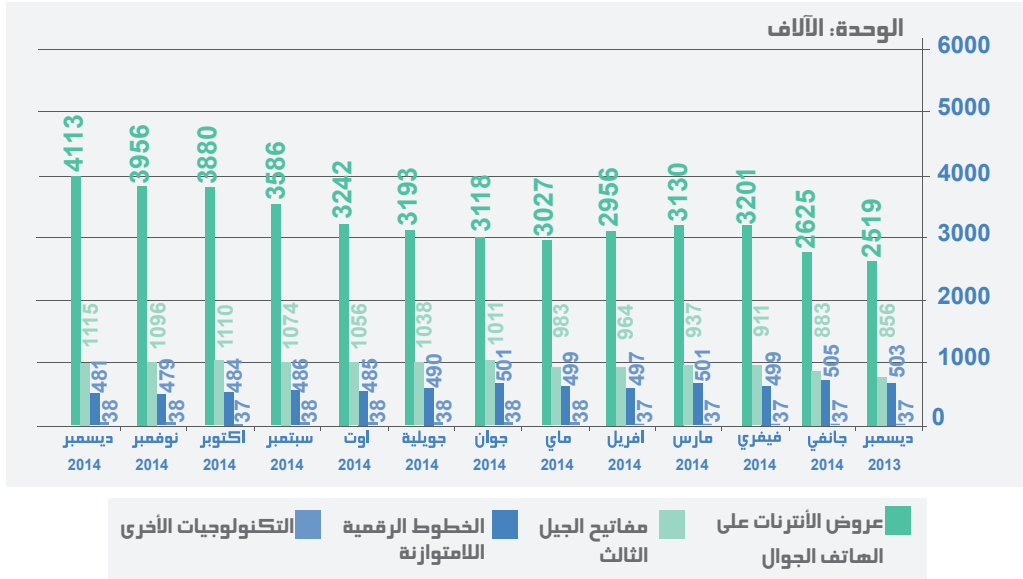
وسجلت حركة المكالمات للهاتف القار تراجعاً ملحوظاً بـ8.6% خلال سنة 2014 مقارنة بسنة 2013. ويعود ذلك لتراجع حركة المكالمات داخل الشبكة [مكالمات متبادلة بين حرفاء نفس المشغل] إذ تقلصت بنسبة 20.9% مقارنة بالسنة العاضية. في المقابل ارتفعت حركة المكالمات تجاه شبكات الهاتف الجوال بنسبة 2.8%، حيث اصبحت تمثل 58.0% من إجمالي المكالمات الوطنية بعد أن كانت هذه النسبة 51.5% في السنة الفارطة. أما المكالمات داخل الشبكة، وبالرغم من تراجعها، إلا أنها لا تزال تمثل 41.5% من إجمالي المكالمات الوطنية كما هو مبين في الرسم الموالي.



الرسم البياني عدد 33: تطور حركة المكالمات الصوتية الصادرة من شبكات الهاتف القار

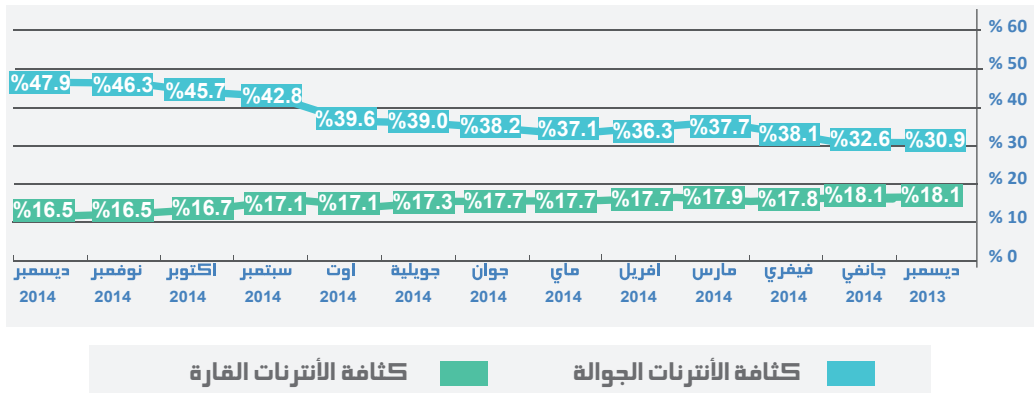
### 3. الإنترنت

شهدت سوق الإنترنت ارتفاعا هاما في عدد الاشتراكات لتبلغ 5.7 مليون في موفى سنة 2014، محققة بذلك نسبة نمو بـ46.8%. ويبين الرسم الموالي تطور عدد اشتراكات الإنترنت القارة والجمالية خلال السنة المنقضية.



الرسم البياني عدد 34: تطور عدد اشتراكات الإنترنت حسب التكنولوجيا

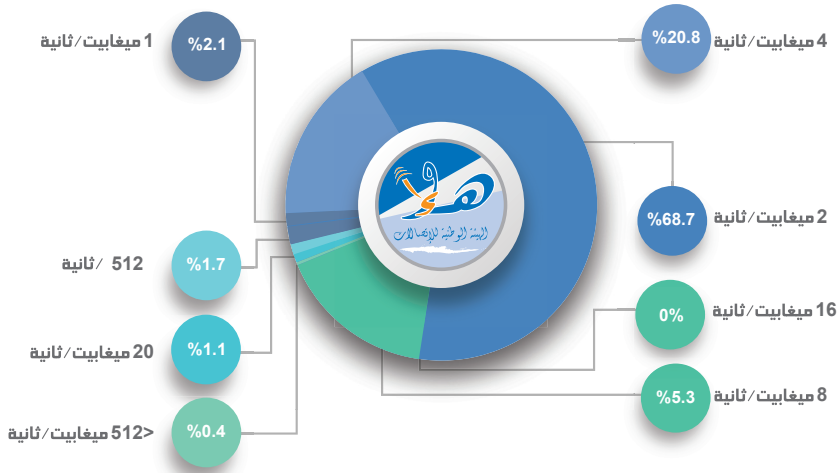
كما ارتفعت كثافة الإنترنت الجوال (اشتراكات/ساكن) لتصل إلى 47.9% [رقم قياسي يسجل لأول مرة] محققة بذلك زيادة بـ16.9% في سنة واحدة، في حين تراجع كثافة الإنترنت القارة (اشتراكات/أسرة) بـ1.5% كما يبين الرسم الموالي.



الرسم البياني عدد 35: تطور نسبة كثافة الإنترنت القارة والجمالية

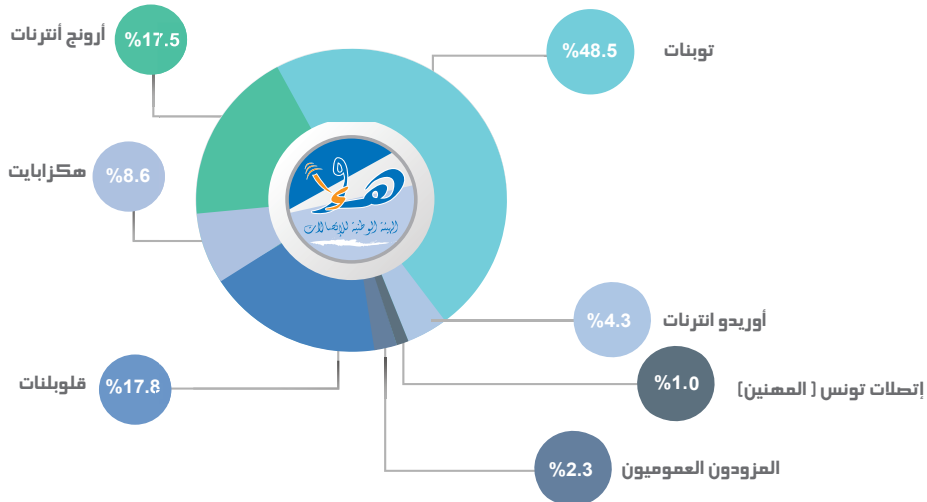
### 1.3. الخطوط الرقمية اللامتوازية

يشهد قطاع خدمات الأنترنات عبر الخطوط الرقمية اللامتوازية ركودا منذ أكثر من سنة يعود لعدة عوامل من أهمها الإقبال المكثف على خدمات الأنترنات عبر الهاتف الجوال، وتأخير تفعيل تقسيم الحلقة المحلية والاستعمال المشترك للبنية التحتية، مما أدى إلى تراجع عدد الاشتراكات بـ 22 ألف اشتراك خلال هذه السنة ليبلغ 481 ألف. ويتمتع 95.9% من الحرفاء بسرعة تدفق تفوق 2 ميغابيت في الثانية، بينما لا يمثل عدد الاشتراكات في سرعة تدفق أقل من 512 كيلوبيت في الثانية سوى 0.4% كما يبين الرسم التالي.



#### الرسم البياني عدد 36: توزيع اشتراكات الخطوط الرقمية اللامتوازية حسب سرعة التدفق موفى 2014

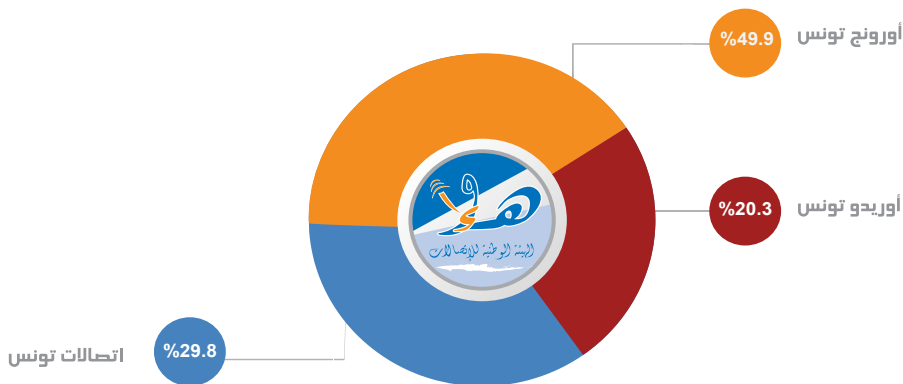
ويعتبر هذا القطاع أكثر القطاعات منافسة بوجود 5 مزودي خدمات أترنتات خاص. ويحتل المزود «توبنات» الصدارة في حصص السوق بـ 48.5% من عدد الاشتراكات الجملي، وذلك بالرغم من تراجع اشتراكاته بـ 22 ألف اشتراك خلال سنة 2014. ثم يليه المزود «قلوبالنات» في المرتبة الثانية بـ 17.8%. وكان قد حقق هذا الأخير أعلى زيادة في عدد الاشتراكات بـ 1.7 ألف اشتراك إضافي مما مكنه من ترفيع حصته في السوق بـ 1.1% إضافية. بينما يقسم بقية المزودون (أورونج و هكزابايت و أوريدو أترنتات و المزودون العموميون) الحصص المتبقية بنسب متفاوتة كما يبين الرسم الموالي :



الرسم البياني عدد 37 : حصة كل مزود من العدد الجملي لاشتراكات الخطوط الرقمية اللامتوازية موفى 2014

### 2.3. مفاتيح الجيل الثالث

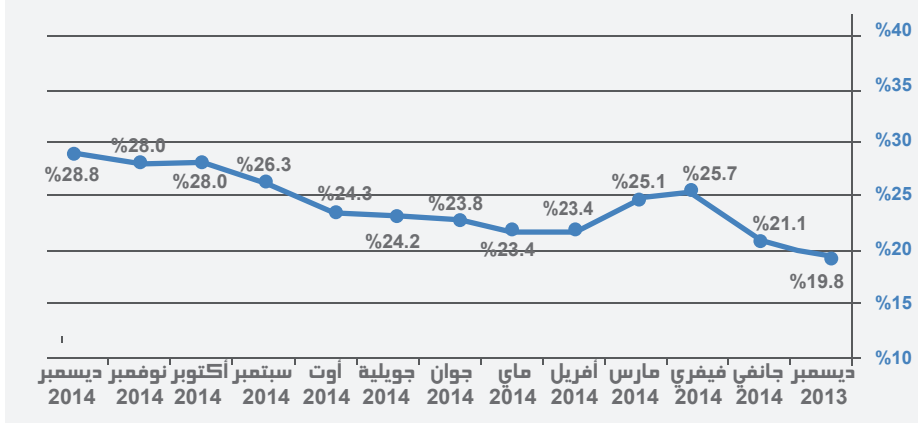
بلغ عدد اشتراكات مفاتيح الجيل الثالث 1.1 مليون موفى سنة 2014 محققا زيادة بقرابة الثلث (30.3%)، أي بـ 259 ألف اشتراك إضافي. و تمكنت ”أورنج تونس“ من تدعيم عدد اشتراكاتها بـ 110 ألف اشتراك، و ”أوريدو تونس“ بـ 98 ألف اشتراك، في حين اكتفت ”اتصالات تونس“ بـ 51 ألف اشتراك إضافي. و بالنظر إلى حصص السوق، يتضح أن المشغلين الثلاثة يقتسمون الحصة في عدد اشتراكات مفاتيح الجيل الثالث بحسب تاريخ انطلاق النشاط. إذ يتمتع ”أورنج تونس“ بالنصيب الأوفر من الحصة بـ 49.9% و يليه الوافد الثاني ”اتصالات تونس“ بـ 29.8%، فالمشغل ”أوريدو تونس“ الذي تمكن من تعزيز حصته بـ 5.3% إضافية لتصل إلى 20.3% موفى 2014 كما يتبين من الرسم التالي.



الرسم البياني عدد 38 : حصة كل مشغل من العدد الجملي لاشتراكات مفاتيح الجيل الثالث موفى 2014

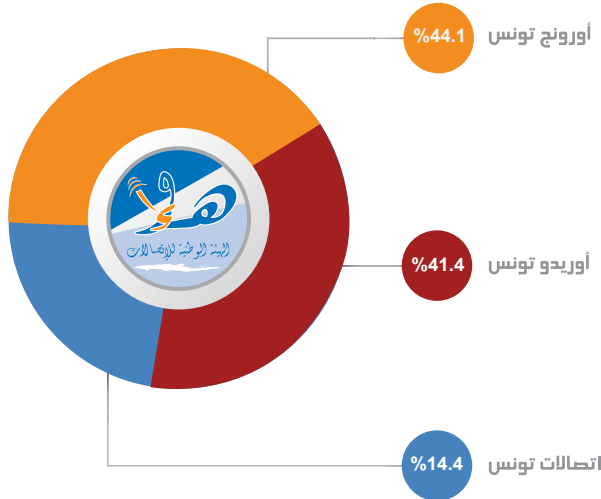
### 3.3. عروض الأترنات على الهاتف الجوال

ساهم هذا القطاع بمفرده بـ 87% من عدد الاشتراكات الإضافية لسوق الأترنات خلال هذه السنة (1.6 مليون اشتراك جديد). وتمثل اشتراكات الأترنات على الجوال حاليا 28.8% من عدد اشتراكات الهاتف الجوال كما يبين الرسم التالي:



الرسم البياني عدد 39 : تطور نسبة كثافة اشتراكات عروض الأترنات في اشتراكات الهاتف الجوال

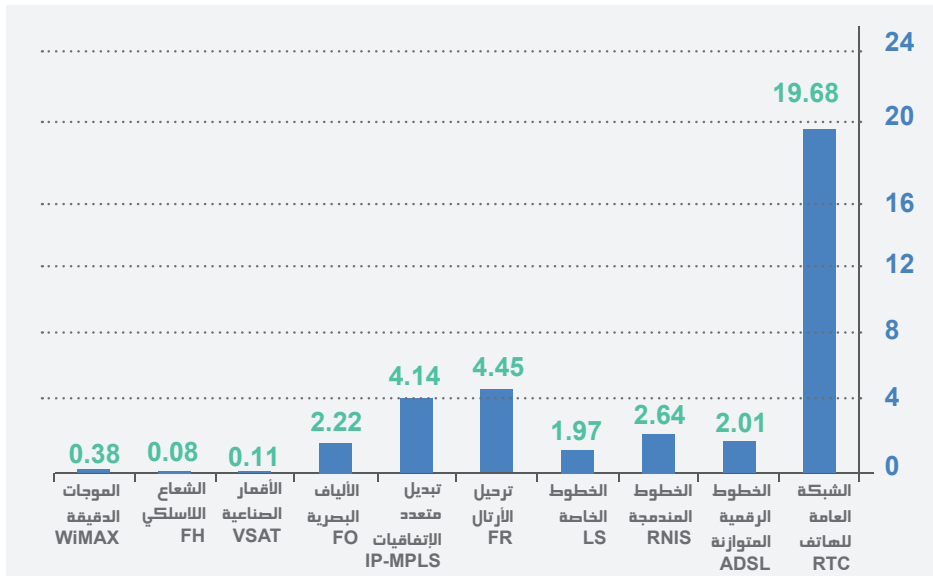
وقد بلغ عدد الاشتراكات في خدمات عروض الأترنات على الهاتف الجوال 4.1 مليون موفي سنة 2014 [أي 10\7 من العدد الجملي لاشتراكات الأترنات]. ويتقاسم المشغلان ”أورونج تونس“ و ”أوريدو تونس“ 85.6% من العدد الجملي للاشتراكات وذلك بتقديم طفيف للأول على الثاني. فيما اكتفى المشغل ”إتصالات تونس“ بـ 14.4% فقط من حصص السوق كما يبين الرسم التالي :



الرسم البياني عدد 40: حصة كل مشغل من العدد الجملي لاشتراكات عروض الجيل الثالث موفي 2014

### 4.3. التكنولوجيات الأخرى

بالإضافة إلى تكنولوجيا الخطوط الرقمية اللامتوازية وتكنولوجيا الجيل الثالث، يتم ترويج خدمات الأنترنات عبر العديد من التكنولوجيات الأخرى كما هو مبين في الرسم العوالي. ولكنها، ومع تنوعها، لا تمثل إلا 0.7% من جملة اشتراكات الأنترنات وذلك لأنها موجهة في الغالب للمؤسسات. ومن المنتظر أن تشهد السنوات المقبلة إقبال مكثف على خدمات الأنترنات عبر الألياف البصرية نظرا للأشغال التي يقوم بها المشغلون الثلاثة لبسط الشبكة ولتوجيه العروض للعموم إلى جانب المؤسسات وبسرعة تدفق قد تصل إلى 100 جيجابايت في الثانية.



الرسم البياني عدد 41 : توزيع الاشتراكات بحسب التكنولوجيات المعتمدة لتوفير خدمات الأنترنات

# الآفاق المستقبلية للهيئة

## 1. على مستوى تعزيز الموارد البشرية واللوجستية :

على إثر تنقيح مجلة الاتصالات في سنة 2013 ونصوصها الترتيبية إتسع مجال تدخل الهيئة بتبني المشرع لمفاهيم جديدة وإسنادها لصلاحيات تتلائم مع التنقيحات المذكورة ومع دورها التعديلي، وفي هذا الإطار ستعمل الهيئة على توفير الظروف الملائمة للقيام بالمهام الموكولة إليها وذلك من خلال تدعيم مصالحتها بالموارد البشرية اللازمة عبر إنتداب كفاءات جديدة والتعاقد مع خبراء في الإختصاصات المطلوبة عند الإقتضاء .

وفي نفس السياق، ستسهر الهيئة على تطوير الأنظمة المعلوماتية وبرمجياتها على غرار منظومة التصرف المندمج وإقتناء وتركيز منظومة جغرافية رقمية بالإضافة إلى إنجاز الدراسات الاستراتيجية التي يتطلبها نشاط الهيئة في المرحلة القادمة.

## 2. على مستوى مهام الهيئة التعديلية :

### 2.1. في مجال الاستعمال المشترك للألياف البصرية والبنى التحتية ذات العلاقة

تعترم الهيئة في إطار خطة عمل وضعتها لتأطير تقاسم البنى التحتية من الألياف البصرية يتم تنفيذها على مراحل القيام بما يلي :

-دراسة أولية لسوق النفاذ إلى السعة العالية جدًا عبر تكنولوجيا الألياف البصرية  
قصد تحديد محيطها وحجمها و شروط إقرار إلزامية الاستجابة لمطالب الاستعمال المشترك.

-تكوين فريق عمل متعدد الأطراف يضم كل المتدخلين المباشرين وغير المباشرين  
قصد التفاوض والتحاور حول ملامح استراتيجية الاستعمال المشترك للألياف البصرية والبنى التحتية ذات العلاقة وآليات تفعيله. وقد أعلنت الهيئة أنها شرعت في إنجاز هذه المرحلة من خلال الدراسة التي أنجزتها الوزارة بقيادة الهيئة الوطنية للاتصالات وأنها راسلت المشغلين الثلاثة قصد مدّها بوضعية كلّ منهم فيما يتعلق بالبنية التحتية المتوفرة والمشاريع المزمع إنجازها خلال سنوات 2015 و2016 و2017.

-تحديد الشروط الفنية لتركيز البنى التحتية الخاصة بالألياف البصرية بالنسبة للمشاريع

الجديدة المزمع انجازها.

-تحديد الشروط الاقتصادية والفنية للنفاذ المشترك للبنى التحتية والإلتزامات المحمولة على صاحب بنية تحتية في منطقة معينة.

## 2.2. في مجال تفعيل خدمة حمل الأرقام :

على ضوء النتائج التي ستفضي إليها مهمّة تدقيق شبكة "اتصالات تونس" للتثبت من مدى استيعابها لخدمة حمل أرقام الهاتف القار والمساعدة الفنيّة وبناءً على دراسة قانونيّة، تعتزم الهيئة الوطنية للاتّصالات اعتماد تعشّي يضمن تفعيل خدمتي حمل أرقام الهاتف القارّ والجوّال باعتبارهما حقّاً للمستعملين وواجباً بالنسبة لجميع المشغلين، يركّز على المحاور التالية :

- الأخذ بعين الإعتبار لتحفظات المحكمة الإدارية في قرارها القاضي بإيقاف تنفيذ قرار الهيئة عدد 162 بتاريخ 23 أكتوبر 2013 المتعلق بتفعيل خدمة حمل الأرقام.

- الإعتقاد على نتائج الدّراسات والإختبارات و الإستئناس بالتجارب الدّولية الناجحة في تحديد الآجال للأزمة لوضع خدمة حمل الأرقام حيّز التنفيذ واعتماد مسار حريف مبسّط وتسهيل إجراءات حمل الرّقم.

-وجوب اتّخاذ قرارات جديدة باعتبار أنّ تعطلّ خدمتي حمل أرقام الهاتف القارّ والجوّال لم يكن فقط نتيجة لقرار وقف تنفيذ قرار الهيئة عدد 162، بل باعتبار أن الجدول الزّمني لتفعيل الخدمتين المضبوط بذلك القرار أصبح غير ملائم.

-الفصل بين خدمتي حمل أرقام الهاتف القارّ والجوّال باعتبار خصوصيّة الخدمة الأولى.  
-مواصلة إعتقاد المقاربة التشاركيّة عبر استشارة الأطراف المعنية بحمل الأرقام والاستجابة إلى ملاحظاتها الوجيهة.

## 2.3. في مجال دراسة وتحليل سوق الاتصالات:

ستشرع الهيئة الوطنية للاتصالات خلال السنة المقبلة في انجاز الأعمال التمهيدية السابقة لدراسات تحليل سوق الاتصالات التي عهد لها انجازها بموجب الأمر عدد 53 لسنة 2014 المؤرخ في 10 جانفي 2014 المنقح للأمر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر

2008 المتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات  
النفاد من خلال :

- إصدار قرار يتعلق بضبط المبادئ التوجيهية لتحليل السوق بعد استشارة مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات .
- الإعلان عن طلب عروض دولي بهدف اختيار مكتب دراسات لتحليل السوق وتحديد الاسواق المرجعية و ضبط قائمة المشغلين المهيمنين مع اقتراح الالتزامات التي يتعين فرضها على كل مشغل ثبتت هيمنته على سوق أو أسواق مرجعية للاتصالات.

# النشاط الإداري والنتائج المالية

ملحق

## 1. النشاط الإداري للهيئة :

عملت الهيئة خلال سنة 2014 على تطوير طرق تسيير وإجراءات التصرف في الموارد المالية والبشرية بما يتلائم مع صلاحياتها التنظيمية والتعديلية في قطاع الاتصالات.

وبالإضافة إلى المهام المرتبطة بسير نشاطها العادي المتعلقة خاصة بفوترة المعاليم السنوية لإسناد وحجز موارد الترخيم والعنونة ومتابعة إنجاز الصفقات والاستثمارات لفائدة الهيئة فضلا عن الاضطلاع بالمهام ذات الصبغة المالية والإدارية والتنظيمية المتصلة بصرف الأجور والتصرف في المسار المهني لأعاونها وإطاراتها، أولت الهيئة سنة 2014 إهتماما خاصا بعدة جوانب تمثلت ترجمتها أساسا في الإجراءات التالية:

### تحسين الهيكل التنظيمي للهيئة:

في نطاق حرصها على مزيد تنظيم مصالحها وتطوير طرق عملها قامت الهيئة بتحسين هيكلها التنظيمي والمصادقة عليه من قبل مجلس التصرف في جلسته المنعقدة بتاريخ 05 سبتمبر 2014 وذلك بإعادة تنظيم وضبط المسؤوليات وإحداث إدارات وخلايا جديدة تهدف إلى ملائمة دور الهيئة مع المستجدات القانونية والتنظيمية التي طرأت على القطاع من ناحية ولتحقيق الأهداف التي رسمتها من ناحية أخرى.

### تنقيح النظام الأساسي الخاص بأعاون الهيئة:

بالنظر إلى خصوصية عمل الهيئة والصلاحيات المنوطة بعهدتها بمقتضى قانون الاتصالات وحساسية دورها في القطاع، وحرصا منها على توفير الظروف الملائمة لإطاراتها من جهة وللحيلولة دون إستقطابهم من مؤسسات القطاع الخاص من جهة أخرى، تولت الهيئة إعداد مشروع تنقيح النظام الأساسي الخاص بأعاونها والذي عرض على أنظار مجلس التصرف قصد المصادقة الأولية في جلسته المنعقدة بتاريخ 10 نوفمبر 2014، وبناءا عليه تمت إحالته على رئاسة الحكومة لإتمام إجراءات المصادقة والنشر بالمراد الرسمي للبلاد التونسية. ويتضمن التنقيح المقترح أساسا مراجعة نظام التأجير من ناحية بهدف خلق حد أدنى من التحفيز والتوازن المالي مقارنة بما هو معمول به لدى مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات ومع نظرائهم بالخارج، بالإضافة إلى ضبط شروط إسناد الخطط الوظيفية والإعفاء منها على غرار ما هو معمول به ببقية المنشآت العمومية.

### مشروع بناء المقر الاجتماعي للهيئة:

عملت الهيئة منذ سنة 2012 على إتخاذ قرار تشييد مقرها الاجتماعي بعد إقتنائها لقطعة أرض بمنطقة ضفاف البحيرة بتاريخ 01 نوفمبر 2010، حيث بادرت مصالحها المختصة بالإعلان عن مناظرة لاختيار مكتب خبير في التصميمات والدراسات الهندسية بالتنسيق مع هيئة المهندسين المعماريين التونسيين، وقد بلغت الكلفة الجملية التقديرية لإنجاز المشروع 6.2م.د طبقا لما تم ضبطه من قبل مجمع المهندسين المعماريين عند تقديمه لملف المشروع المتعلق بالرّسم التمهيدي الموجز APS المعدّل والمثال الهندسي الأولي للمشروع APD.

وخلال سنة 2014 شهد مشروع بناء المقر تقدّمًا على مستوى إنجاز الدراسات الأولية. وفي هذا الإطار تم اختيار مكتب مراقبة انجاز المشروع وذلك بالإستئناس بكراس الشروط النموذجي لوزارة التجهيز والبيئة بالإضافة إلى إختيار مكتب مختص في الدّراسة الجيوتقنية، وعلى ضوء نتائج هذه الدّراسة سيتم مستقبلا:

- دعوة المجمع لتقديم نسخة من المثال الهندسي الأولي للمشروع APD معدّلة.
- دراسة المثال الهندسي المعدّل من قبل اللجنة الفنية بحضور مكتب المراقبة.
- دعوة المجمع لإعداد ملف الحصول على رخصة البناء طبقا للتراتب الجاري بها العمل وإعداد ملف طلب العروض المتعلق باختيار مقاولات الأشغال (بناء، شبكة كهربائية، شبكة المياه...).

## 2.النتائج المالية للهيئة :

بلغت إيرادات الهيئة بعنوان سنة 2014 ما قدره 9 235 068 ديناراً والمعتاتية أساسا من معالم إسناد موارد الترقيم بنسبة 97% في حين بلغت المصاريف 4 357 378 ديناراً، إستأثر منها الأداء على الأرباح نسبة 39 % والأجور نسبة 33 % أما الدراسات والاختبارات فقد استأثرت بنسبة 3 %.

2014	2013	الإيرادات
6 958 829	6 571 233	خدمات الهاتف الجوال
804 750	797 268	خدمات الهاتف الفار
303 660	290 432	خدمات المصلحة العامة والخدمات المختصة وخدمات الانترنت
32 705	30 596	خدمات الشبكات الذكية والخدمات ذات القيمة المضافة
379 911	372 103	خدمات الاتصالات باعتماد المراسلات القصيرة
462 656	455 100	الرموز المتعلقة بتعريف شبكات الاتصالات والرموز الخاصة بنقاط التشوير
8 942 511	8 516 732	إيرادات موارد الترخيم
310 557	282 592	إيرادات أخرى (التوظيفات المالية)
9 253 068	8 799 324	المجموع

#### الجدول عدد 8 تطور إيرادات الهيئة خلال سنتي 2013 و 2014

ومقارنة بسنة 2013 فإن إيرادات الهيئة حققت نموًا بنسبة 5 %، مقابل ذلك سجلت المصاريف إنخفاضًا بنسبة 15 % مقارنة بالسنة المذكورة كما يبينه الجدول التالي و يعزى هذا التراجع أساسًا إلى السياسة التي انتهجتها الهيئة والقائمة على مبدأ ترشيد الإستهلاك والتحكم في النفقات.

2014	2013	البيانات
9 253 068	8 799 324	الإيرادات
4 357 378	5 112 306	المصاريف
4 895 690	3 687 018	النتيجة الصافية

#### الجدول عدد 9 : تطور إيرادات الهيئة ومصاريفها خلال سنتي 2013 و 2014